جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة العامة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة ولاية الوادي 2000-2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية -تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب:
تابعي محمد

إشراف الأستاذة:
نصيب عتيقة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فرج عبد الحميد	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
نصيب عتيقة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
شكيمة ياسين	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾

[سورة الزمر: 09]

صدق الله العظيم

اهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل الذي اهديه:

الى والدي الكريمين

الى اخوتي

الى جميع الاهل والاقارب

والى كل الاحباب والأصدقاء

محمد تابعي

شكر وعرفان

الشكر والفضل لله على توفيقي لإنجاز هذا العمل المتواضع

أقدم جزيل شكري وامتناني

الى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذه الدراسة

من قريب او من بعيد واخص بالذكر:

جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي عامة وكلية الحقوق والعلوم السياسية

وقسم العلوم السياسية خاصة من أساتذة واداريين

وعلى راسهم الأستاذة **عتيقة نصيب** على قبولها الاشراف على هذه الدراسة وعلى نصحها وتوجيهها الدائم

الى الأستاذ القدير **ياسين شكيمة** والأستاذ القدير رئيس قسم العلوم السياسية

عبد الحميد فرج على قبولهما مناقشة هذه المذكرة

الى كل الزملاء والزميلات دفعة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسة عامة وتنمية محلية.

شكرا ...

محمد تابعي

مقـــدمـــة

يعتبر القطاع الفلاحي أحد الموضوعات التي عرفت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في مجال السياسة العامة، باعتبار الفلاحة أحد اهم الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ، و في الجزائر بصوره خاصة يعتبر القطاع الفلاحي أحد اهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما تسعى له السياسات الفلاحية لتحقيق نسب عالية من الأمن الغذائي بل أنها تهدف للوصول إلى الاكتفاء الذاتي والى التصدير الذي يعتبر أحد اهم الركائز للوصول عن تنمية مستدامة وفعالة.

كما يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وكذا برامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجا و مدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية، وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية.

أولا/أهمـية الـــــدراسـة:

وتنقسم الى أهمية عـــلـمـــية واهمية عـــمـــلية كما يأتي:

1-الأهمية العملية:

- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع الفلاحي خاصة في السنوات الأخيرة مثله مثل القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالمحروقات.
- كثافـة الجهـود المبذولـة مـن طـرف الدولـة فـي سـبيل النهـوض بالقطـاع الفلاحـي نظـرا للإمكانيـات المعتبـرة فـي هـذا المجـال وذلـك للوصـول للاسـتغلال الأمثـل لهـذه الإمكانيـات وتحقيق تنمية شاملة.
- يهدف البحث إلى تجلي فكرة النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته بتطوير اليات تسييره، بهدف ترقية السياسة الفلاحية في الجزائر للقضاء على مشكل الأمن الغذائي ومشكل البطالة من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة وفعالة.
- تتلخص أهمية البحث في تبيين مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وإظهار فرص الاستثمار في هذا القطاع.
- تبيـين مـدى إمكانيـة تحقيـق تنميـة وطنيـة ومحليـة مـن خـلال تبيـين العلاقـة بـين تثمـين وإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والوصول للتنمية المستدامة في الجزائر.
- محاولة وضع دراسة نموذجية للقطاع الفلاحي في ولاية الوادي يمكن الاستفادة منها في الميدان كأفاق مستقبلة أو توصيات قد تؤخذ بعين الاعتبار.

2-الأهمية العلمية:

- الوقوف على عموميات السياسة الفلاحية من خلال تعريف السياسة العامة والسياسة الفلاحية.
- التعرف على التنمية المحلية وتعريفها وتبيين اهم مقوماتها وابعادها.
- دراسـة واقـع القطـاع الفلاحـي فـي الجزائـر مـن خـلال مجموعـة مـن المحطـات التاريخيـة التـي رسـمت وسـقلت الواقـع الحـالي للقطـاع وكـذا الوقـوف علـى اهـم البـرامج التـي وضعتها الدولة في سبيل النهوض بالقطاع.

- التعرف على واقع التنمية المحلية في الجزائر.
- التعرف على اهم السياسات الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة وكيف ساهمت هذه السياسات في النهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية الوادي ابتداء من سنة 2000.
- دراسة واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي.

ثانيا/الهدف من الدراسة:

- ✓ نهدف من خلال هذه الدراسة الى تقديم إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الفلاحية بالإضافة الى تحديد واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الحديث عن اهم المخططات والبرامج التنموية التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- ✓ الهدف الرئيس لهذه الدراسة يتمثل في معرفة واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي وكذا معرفة تأثيره على التنمية المحلية في الولاية –الوادي–من خلال دراسة اهم البرامج التنموية الفلاحية التي وضعتها الحكومة لتحقيق ذلك.
- ✓ ابراز المكانة الهامة التي يحظى بها القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ✓ التعرف على واقع التنمية المحلية في الجزائر.
- ✓ تبيين الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل النهوض بالقطاع من خلال ابراز البرامج والسياسات المتبعة في هذه العملية الهادفة أساسا للوصول لتنمية محلية.

ثالثا/اسباب اختيار الدراسة:

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس اختيار هذا الموضوع بالذات دون غيره منها ما هو ذاتي خاص ومنها ما هو موضوعي وعام:

1-الأسباب الذاتية :

- الرغبة في تناول هذا الموضوع لما له من أهمية باعتباره قطاع استراتيجي وبديل للاقتصاد الريعي في الوقت الراهن في الجزائر بالتحديد.
- تناولنا هذه الدراسة رغبة وميولا لتبيين واقع وحقائق هذا القطاع.

2-الأسباب العلمية:

- الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والقفزة النوعية التي تحققت بشكل ملحوظ في ولاية الوادي خاصة.
- تبيين اهمية القطاع كآلية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- المساهمة الفعالة للقطاع الفلاحي في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي لأفراد المجتمع.
- رغبه في تسليط الضوء على المواضيع المتعلقة بالطابع المحلي لإثراء المكتبة الجامعية التي تعاني نقص في مثل هذه التفاصيل.

رابعـــــا/الدراسات السابقة:

1-دراسة الباحث خيضر خنفري، تحت عنوان "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، (جامعة الجزائر3: 2011/2010)، وقد طرح الباحث في دراسته الإشكالية التالية: هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا أم يجب تجديده؟ وفي هذه الحالة :ما هي الاستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية؟ و قد استنتج الباحث أنه لا يوجد إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يخص مناطق محددة، يقوم على أسس

وقواعـد مسـتمدة مـن منـاهج العلـوم الاقتصـادية والاجتماعيـة كمـا أن تحقيـق التنميـة المحليـة يتطلـب تطبيـق سياسـة عموميـة مبنيـة علـى أسـس علميـة ومنهجيـة، لـذلك كـان لا بـد لنـا مـن دراسـة علاقـة التنميـة المحليـة بـالتخطيط باعتبـاره أداة فعالـة تمكـن مـن الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد المتاحـة واسـتغلال المقومـات التـي تحوزهـا الجماعـات المحليـة سـواء الماليـة، البشـرية أو التنظيمية.

2-دراسـة الباحـث قـدوري عـامر، تحـت عنـوان "التنميـة الريفيـة فـي الجزائـر-دراسـة تطبيقيـة حـول التنميـة الريفيـة فـي ولايـة سـعيدة"، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماسـتر (كليـة الحقـوق العلـوم السياسـة. تخصـص: سياسـة عامـة وتنميـة، جامعـة مـولاي الطـاهر، سـعيدة:2015/2014)، وقـد عـالج الباحـث فـي هـذه الدراسـة الإشـكالية التاليـة: مـا هـو واقـع التنميـة الريفيـة فـي الجزائريـة وتأثيرهـا علـى المجتمـع الريفـي؟ وقـد خلـص الـى نتيجـة انـه أصـبح المهـم الوصـول إلـى صـيغة جديـدة للتنميـة الريفيـة نسـتفيد ممـا اكتسـبنا مـن خبـرات، نتجـاوز الأسـاليب والحلـول التقليديـة، أو نسـتثمر إلـى أبعـد حـد للوسـائل والتكنولوجيـا الحديثـة. وننطلـق بالتنميـة بالسـرعة التـي تقضـي علـى فجـوات التخلـف ونتوافـق مـع الأهـداف الإنسـانية الطموحـة، هنـا نكـون بحاجـة إلـى مـا نسـميه بالأسـلوب الانطلاقـي للتنميـة الريفيـة الـذي يرتكـز فـي الأسـاس علـى مشـاركة جميـع الأفـراد المكونـة للمجتمـع الريفـي كمبـدأ أساسـي لإحـداث طريـق اشـتراك القيـادات المحليـة التـي بدورها تتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية.

3-دراسـة الباحثـة عيـاش خديجـة تحـت عنـوان، "سياسـة التنميـة الفلاحيـة فـي الجزائـر"، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير، (كليـة العلـوم السياسـة والاعـلام، جامعـة الجزائـر 3، 2010-2011)، وقـد تطرقـت الباحثـة الـى الإشـكالية التاليـة: إلـى أي مـدى يمكـن للسيـاسة التنمـوية فـي القطـاع الفلاحـي أن تسـاهم فـي تطـوير الاقتصـاد الجزائـري؟ وتوصـلت مـن خـلال بحثهـا الـى ان تطـوير الاقتصـاد الجزائـري يقـع علـى عـاتق مجموعـة مـن المؤسسـات والهيئـات الحكوميـة التـي وبإصـلاحها وترشـيدها يمكننـا الوصـول عـن تنميـة وتطـوير للاقتصـاد الـوطني حيـث حـددت الباحثـة مجموعـة مـن الإجـراءات والتـدابير التـي يجـب ان تتبعهـا هـذه الهيئـات بالتفصيل.

الجديـد فـي هـذه الدراسـة: امـا دراسـتنا فسـنحاول مـن خلالهـا التطـرق الـى دراسـة واقـع القطـاع الفلاحي من خلال:

- إستعراض أهم البرامج والسياسات التي إتبعتها الدولة في المجال التنموي الفلاحي.
- التطرق للبرامج التي اعتمدت في ولاية الوادي كدراسة حالة.
- الوقـوف علـى أهـم البـرامج التنمويـة فـي الفتـرة الممتـدة مـن 2000-2017 واسـتعراض أهم إنجازات الولاية في هذه الفترة لمعرفة واستخلاص مدى نجاح السياسة من عدمه.

- **حـــدود الـــمشكـلة:** في دراستنا هذه سترتكز

- من الناحية **الزمنية** على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى2017 ، الا أننا قد نلجأ إلى القترة السابقة بهدف التوضيح والتفصيل فقط.
- ومن الناحية **المكانية** ستقتصر الدراسة على دراسة حالة ولاية الوادي.

خامسا/إشكـــــــاليـــة الدراسة:

الإشكـــــاليـــة الرئـــيسيـــة:

✓ **ما مدى مساهمة السياسة الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بكل من السياسة الفلاحية والتنمية المحلية؟
✓ ماهي أهم البرامج التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، والى أي مدى نجحت في تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله؟
✓ ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر، وماهي أهم الأسس التي تقوم عليها؟
✓ ماهي أهم البرامج التنموية الفلاحية التي استفادت منها ولاية الوادي؟
✓ هل كان للقطاع الفلاحي دور إيجابي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي؟

سادسا/ فرضيـــــــــــات الدراسة:

- كلما تضاعفت جهود الدولة في المجال الفلاحي كلما أثر إيجابا على واقع التنمية المحلية.
- كلما زادت نجاعة تطبيق برامج السياسة الفلاحية كلما كانت التنمية المحلية أكثر رشادة.
- كلما كان هناك استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية المحلية في ولاية الوادي كلما زادت من نسبة الوصول الى تنميه محليه فعالة.

سابعا/الإطار المنهجي للدراسة: حيث اعتمدنا على ما يلي:

- ✓ **المنهج التاريخي:** اعتمدنا المنهج التاريخي في سرد واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وكذا تبيين واقع التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا.
- ✓ **منهج دراسة حالة** :اتبعنا هذا المنهج لأننا كنا في صدد تسليط الضوء على حالة القطاع الفلاحي في ولاية الوادي، بهدف التعرف على مختلف البرامج المتبعة في هذا السياق، إضافة إلى تبيين مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في المنطقة.
- ✓ **المنهج الاحصائي** :الغرض من استخدام المنهج بهدف إدراج البيانات والإحصائيات والنتائج المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية الوادي بصفة خاصة من خلال مجموعة من الجداول والرسوم البيانية.
- ✓ **الاقتراب القانوني** :يمكن الاعتماد على هذا الاقتراب لتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تخص القطاع الفلاحي المعمول بها وحتى المعدلة منها خاصة ما يتعلق منها بمسألة العقار الفلاحي.
- ✓ **الاقتراب المؤسسي:** تم التطرق له من خلال دراسة مديرية الفلاحة والغرفة الفلاحية ومحافظة الغابات لولاية الوادي.

- ✓ **أدوات جـــــمع المعلومات:** اعتمدنا في عملية جمع المعلومات على أدوات البحث التالية:
  - **المقـــــــابـــــــلة** :تتضمن مجموعة الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات التي يتطلب الاجابة تكون بين الباحث والأشخاص المخول لهم قانونيا منحنا المعلومـات المتعلقـة بهـذا البحـث (رؤسـاء مصـالح وموظفـو المديريـة الفلاحيـة بالوادي، رئيس الغرفة الفلاحية، موظفو محافظة الغابات لولاية الوادي).
  -

ثامنا/خـــطـة الـــدراســـة:

قسـمت الدراسـة الـى ثـلاث فصـول تناولنـا فـي **الفصـــل الأول** الإطـار النظـري للدراسـة فـتم تقسـيمه الـى مبحثين تحـدثنا فـي أولهمـا عـن السياسـة الفلاحيـة فضـبطنا مفهومهـا ثـم تطرقنـا الـى أنواعهـا وأكملنـا المبحـث بمضـامينها، امـا المبحـث الثـاني مـن نفـس الفصـل فكـان عـن التنميـة المحلية تعريفها، مقوماتها وكذلك ابعادها كل هذا ضمن إطار نظري عام.

أمـا فـي **الفصـل الثـاني** فقـد حصـرنا وحـددنا اتجـاه بحثنـا مـن إطـار نظـري عـام الـى إطـار أكثـر تحديـدا وتخصيصـا فحصـرنا دراسـتنا فـي تجربـة الجـــــزائر وتكلمنـا فيـه عـن القطـاع الفلاحـي وواقـع التنميـة المحليـة فـي الجزائـر فكـان مـن ثـلاث مباحـث أشـرنا فـي الأول الـى واقـع القطـاع الفلاحـي فـي الجزائـر بسـرد تـاريخي وتكلمنـا فـي الثـاني عـن التطـور التـاريخي للتنميـة المحليـة فـي الجزائـر وأكملنـا الفصـل بالحـديث عـن السياسـة الفلاحيـة فـي إطـار المخططـات والبرامج التنموية المنتهجة من طرف الدولة.

الفصـــل الثالـــث فكـان تطبيقيـا خصصـنا فيـه الدراسـة لولايـة الـوادي وكـان مـن ثـلاث مباحـث أيضـا تطرقنـا فـي الأول للتعريـف بالولايـة مـن خـلال بطاقـة تقنيـة ثـم دخلنـا لصـلب الموضـوع فـي المبحـث الثـاني وتطرقنـا الـى اهـم البـرامج الفلاحيـة التـي اسـتفادت منهـا الولايـة بـين سـنتي 2017/2000 ثـم خلصـنا الـى نتـائج واستعرضـنا اهـم الإنجـازات فـي المبحـث الثالث.

تاسعا/الصـــعوبات:

واجهنا صعوبات متعلقة بالموضوع:

- قلة ومحدودية الكتب والمجلات والدراسات التي تناولت موضوع السياسة الفلاحية في الجزائر عامة، وفي ولاية الوادي خاصة حيث تكاد تكون معدومة.
- أما في الجانب التطبيقي كانت الصعوبة في الحصول على التقارير والبرامج التي تضمنت السياسة الفلاحية للولاية محل الدراسة خاص في الفترات السابقة، علما أن محور الدراسة كان محدد بالفترة من 2000-2017.
- كذلك صعوبة الحصول على الاحصاءات والبيانات من الجهات المعنية.

الفصل الأول :الإطار النظري للسياسة الفلاحية والتنمية المحلية

المبحث الأول :مفهوم السياسة الفلاحية

المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية.

المطلب الثالث: مضامين السياسات الفلاحية.

المبحث الثاني :مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.

المطلب الثالث: ابعاد التنمية المحلية.

تمهيد

لقد شغلت قضية التنمية المحلية اهتمام مجموعة كبيرة من المفكرين والساسة في كامل ارجاء العالم و على كافة المستويات والأصعدة خلال العشريتين السابقتين خاصة، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في تحقيق أهدافها المختلفة و التي تشمل جميع نواحي الحياة البشرية وعلاقتها بالطبيعة وبالنظر لما يلعبه النشاط المحلي في تحقيق مقتضيات التنمية برز بشكل أساسي القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أوسع القطاعات وأكثرها أهمية في جميع المجتمعات على حد سواء فكان لا بد من الاهتمام بالسياسة الفلاحية نظرا لعلاقتها الأساسية في تحقيق التنمية المحلية .

وسنستعرض في هذا الفصل الإطار النظري لكل من السياسة الفلاحية والتنمية المحلية والمقسم الى مبحثين يندرج تحت كل منهما ثلاث مطالب كالاتي:

المبحث الأول :مفهوم السياسة الفلاحية

المبحث الثاني :مفهوم التنمية المحلية

المبحث الأول :مفهوم السياسة الفلاحية

ان موضوع السياسة الفلاحية موضوع متشعب ومتنوع يرتبط بمتغيرين أساسيين كل منهما على قدر بالغ من الأهمية وهذا ما تثبته كثافة الأبحاث والدراسات المتعلقة بهما هذين المتغيرين وهما **السياسة العامة** و**القطاع الفلاحي** وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث والذي سنسلط فيه الضوء على السياسة الفلاحية كمفهوم عام لا يخلو من التخصيص والتمحيص من خلال التطرق للمتغيرات المرتبطة بالموضوع كل على حده.

المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية

تلعب السياسة فلاحية، دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب، وجعله قادرا على أن يتجاوز مختلف العراقيل والعقبات التي تحول دون تطوره، ليصبح دوره محوريا وفعالا في التنمية الاقتصادية.

- سنتطرق اولا الى ضبط بعض المفاهيم، التي لها علاقة مباشرة بالسياسة الفلاحية، قبل التطرق لتعريف هذه الأخيرة.

تعريف السياسة :هي عملية عامة، تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الافراد والمواطنين، داخل كل تنظيم سياسي[1].

- " السياسة تشير الى كل ما يتعلق بالقوى، المؤسسات، المنظمات في الدولة، ويعترف بها على انها السلطة المطلقة داخل الدولة من اجل المصلحة العامة أي تلك التي تضمن السلام الداخلي ومصلحة أعضائها وبشكل ينسجم مع اختلافاتهم الشخصية ويمكن القول بشكل ابسط انها السعي للمشاركة في السلطة او التأثير على توزيعها، او انها السلطة لصنع القرارات ومخولة بسلطة نهائية" [2]

تعريف الفلاحة :هي مجموعة النشاطات الهادفة بشكل أساسي الى تحويل الوسط الطبيعي وتكريسه لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني النافع للأفراد.

تعتبر الفلاحة من أهم الاشغال التي اعتمد عليها الإنسان في كسب رزقه، ومارسها جميع الشعوب بالرغم من تفاوت نسبة الممارسة والنتائج المترتبة عنها كتحقيق

[1] وضاح زيتون: "**المعجم السياسي** ".عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 215.

[2] هادي شيب، رضوان يحي، **مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية**. المانيا: مطبوعات المركز الديمقراطي العربي،2017، ص12.

الاكتفاء الذاتي، فهي تعتبر من القطاعات الاقتصادية الأساسية تحتل مكانة بالغة الأهمية، وبالتالي هي المورد الأساسي للدخل والمصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على القطاع الفلاحي وعلى الموارد الأساسية لمكوناته تعتبرا أمر ضروريا[1]

-تعرفها الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا "بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية".[2]

-وتعرف الفلاحة بأنها علم وفن وصناعة انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان[3].

تعـــريـف السيـاسة الفلاحيـــة:

مـن منظـور اقتصـادي، تعـرف السياسـة الفلاحيـة بأنهـا فـرع رئـيس للسياسـة الاقتصـادية العامـة، يـتم رسـمها وإعـدادها وتطبيقهـا فـي القطـاع الزراعـي ويـتم التنسـيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة.

يهدف صناع القرار من خلال وضع السياسة الزراعية الى تحقيق هدفين رئيسيين، يتضمن الهدف الأول تحقيق الإشباع للمستهلك، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق وتعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد ممكن وأي غياب او تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك وبالتالي قصور هذه السياسة.

- وتتمثل السياسة الفلاحية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.
- هذا التعريف يركز على الجانب التشريعي القانوني فيعتبر ان السياسة الفلاحية هي مجموعة من القوانين والإجراءات الإدارية تضمن وتكفل تحقيق اهداف القطاع الفلاحي.

[1] محمد عبيدات، "**التسويق الزراعي**". عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،2000، ص52.

[2] حسن متوكل محمد عثمان:" **تطور الزراعة في السودان**". (د.م.ن): دار هايل للنشر والتوزيع ،2000، ص23.

[3] "عموميات حول الزراعة"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_2_28421_1418.doc، تاريخ الاطلاع:02/17/ 2018 وعلى الساعة 9:30.

- تعرف السياسة الفلاحية كذلك، بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة، لتوجيه نشاط القطاع الريفي، وتنميته على المدى المتوسط والبعيد، بإحداث تغيير في نظم الإنتاج، وتحديد قواعد المنافسة [1]
- هذا التعريف يركز على تنمية الريف، والأوضاع المعيشية فيه، في سبيل تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي، كما أشار لضرورة تحديد قواعد المنافسة، بين الفلاحين المنتجين والمستثمرين الفلاحيين، والمؤسسات التي لها علاقة بالإنتاج الفلاحي، ولكنه أغفل الجوانب الأخرى الضرورية، لتطوير القطاع الفلاحي، فالتعريف حصر تنمية الفلاحة بالاهتمام فقط بالوسط الريفي.

ومن خلال جملة التعاريف المقدمة، نخلص الى التعريف الاجرائي التالي:

السياسة الفلاحية هي مجموعة من الإجراءات، التدابير، التشريعات والقوانين التي تنتهجها الدولة بواسطة فواعلها الرسمية وغير الرسمية وذلك في سبيل التنمية والنهوض بهذا القطاع من مختلف جوانبه، ليكون دوره أكثر فاعليه في تحقيق التنمية بشقيها المحلي والوطني.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول: "**السياسات الاقتصادية والزراعية**". الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2004، ص 75.

المطلب الثاني :أنواع السياسات الفلاحية

للسياسة الفلاحية أنواع واصناف مختلفة، لكن قبل ذلك وجب التنويه والتفريق بين نوعين رئيسيين لها، وهما السياسة الفلاحية **ذات الطابع الاشتراكي**، والسياسة الفلاحية **ذات الطابع الرأسمالي**، حيث:

- **السياسة الفلاحية الاشتراكية**، هي عبارة عن نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يجمع بين طريقة الحياة الزراعية وبين السياسات الاقتصادية الاشتراكية وتقوم على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ينفرد بها كل بلد، وتركز هذه السياسات، على محو التفاوت في ملكية الأرض، والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة.

ولقد اعتمدت بلدان المعسكر الاشتراكي سابقا، أسلوبا واحدا في تطوير اقتصاداتها، بالاعتماد على خطط وسياسات علمية موضوعية، وتعميم ملكية وسائل الإنتاج، والقضاء على كل أشكال الاستغلال للعمال، وكان الهدف هو خلق بيئة وثقافة، يصبح فيها العمال يعملون لأنفسهم، ويسعون لتحقيق المجتمع الذي ينشدون لتحقيقه، ولقد أولت الدول الاشتراكية، اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة ولكيفية تطويره، وتجسد ذلك بتعزيزه بالتقنيات والأساليب العلمية المتطورة، وبزيادة إنتاج الأسمدة، وتوسيع المساحة المخصصة للزراعة.[1]

- **أما السياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي**، فتعتمد على آليات السوق، وتهدف إلى القضاء على كل أشكال تدخل الدولة في القطاع، واعتبار ذلك التدخل غير نافع بوجه عام، حيث يتم منح المبادرة للقطاع الخاص، ومنحه الدور القيادي في تنمية الفلاحة، وتعمل السياسات الليبرالية على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار، فلا تتدخل الحكومات عند ارتفاعها، وفي التقلبات التي تحدث فيها [2]

[1] ياسين محمود."**الاقتصاد الزراعي إدارة المزارع التسويق**"، دمشق :مطبعة خالد بن الوليد،1976 ، ص 54-56.

[2] جرمولي مليكة: "السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها-دراسة حالة ولاية البويرة-"، رسالة ماجستير. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر،2005) ص29.

-وبشكل عام، يمكن تصنيف السياسات الفلاحية، الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي، إلى :

1- سياسة التوجيه الفلاحي:

هذا النوع من السياسات الفلاحية نجده أكثر في الدول الرأسمالية، التي تجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ويعتبر تحسين فعالية النشاط الفلاحي، الهدف رئيسي لهذه السياسة ولا تتدخل الحكومات، إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا، بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية، لتحقيق الثورة الصناعية.[1]

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في اقتصاديات بلدان العالم والعصب الحساس في الاقتصاد الوطني، يخدم التنمية الاقتصادية الكلية للدولة، باعتبار أن العوائد التي تنجم عن الفلاحة، يتم استثمارها في الصناعة، وباقي القطاعات الأخرى، وبالتالي الوصول الى التنمية الشاملة[2].

2-سياسة الإصلاح الـــــزراعي:

- "الإصلاح لغة يعني الرتق و هو ليس سوى تعديل في التفاصيل أي تعديل غير جذري بالعلاقات الاجتماعية و التفكير الإصلاحي تفكير نابع من المنطق القائم على حلول الوسط، أما الإصلاح الزراعي فالمقصود فيه إجراء تعديلات و تغييرات في النظام الزراعي لبلد معين بقصد زيادة الإنتاج الزراعي و توفير موارد داخلية للتنمية الوطنية، و تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين، و رفع سوية الريف إلى المدينة، و هو ضرورة موضوعية تستدعيها مسيرة التطوير و التحديث للاقتصاد الزراعي و خطوة هامة للتخفيف من وطأة البلوتكراطية (الطبقة الرأسمالية الزراعية".[3]

يُعنى بالإصلاح الزراعي اجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي، من أجل زيادة إنتاجيته، وتوفير موارد مالية من قطاع الفلاحة لاستثمارها في عملية التنمية القومية، كما يعمل الإصلاح الزراعي، على تنمية الظروف الاجتماعية والمعيشية للفلاحين. [4]

---

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2011، ص110-111.

[2] باشي احمد،" القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح". مجلة الباحث، العدد 02 ،2003، ص108.

[3] الحزب السوري القومي الاجتماعي، "الإصلاح الزراعي بين الرأسمالية والاشتراكية"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.alnhdah.com .تاريخ الاطلاع 2018/02/11 ،على الساعة 23:10.

[4] مبروك مقدم، "**الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**" .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن) ، ص 24.

لقد أخذت دول كثيرة بالإصلاح الزراعي، في صور متعددة وعلى أوضاع مختلفة، ومن أمثلة ذلك، رومانيا على مرحلتين ، اليونان على ثلاث مراحل، الهند، بولونيا، إيطاليا، هنغاريا والدول الإسكندنافية، ثم أخذت هذه التطبيقات، تختلف قوة وضعفا وتدرجا بين الدول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الإصلاح الزراعي في الماضي، مجرد عمل اجتماعي مجرد من أهدافه، حيث حصل الفلاحون في دول أوروبا الشرقية والمكسيك مثلا، في فترة ما بين الحربين على الأرض وحدها، دون أن يحصلوا على الوسائل التي تمكنهم من العمل فيها، إلى أن ظهر فيما بعد لا وسيما في أمريكا، مفهوم جديد للإصلاح الزراعي ينادي بسياسة شاملة، لا تقتصر على تقديم فرصة تملك قطعة أرض فحسب، بل يشمل أيضا مختلف الإجراءات لمساعدة الفلاحين، عن طريق منحهم ضمانا أكبر في حالة التملك، كذلك منحهم القروض، وكذا تقديم التسهيلات التسويقية، والخدمات الاستشارية، ولقد نمى المفهوم أكثر خلال الحرب الباردة كرد فعل لتحدي الشيوعية.[1]

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا ان الهدف من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وعصرنة الاستغلال الزراعي، بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي والعمل على إيجاد نوع من التوازن في الاستثمار، بين الزراعة والصناعة.

3 - السياسة الثورية الزراعية :

الثورة *الزراعية كواقع، فتعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي السنوي، كما تشير الثورة الزراعية، لفترة يتجاوز فيها الإنتاج الفلاحي وبفرق واسع، التطور الديمغرافي[2].

---

[1] عبد الرزاق الهلالي، "**المجتمع الريفي العربي والإصلاح لزراعي** ".القاهرة :دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (د س ن)، ص39-40.

* ان **مصطلح الثورة** يعني التغيير الشامل والكلي، الذي يحدث عندما تصبح القوى المسيرة القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها، غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة، وهي بذلك تتطلب ثلاث عمليات لقيامها:

-تغيير صور الهرم الاجتماعي-احلال علاقات اجتماعية جديدة، محل العلاقات الاجتماعية القديمة-تبديل شكل ومضمون السلطة السياسية

[2] Thomas, J, Basset, **"le cotons des paysans une révolution agricole (cote d'ivoire 1880-1991)"**. Paris : IRD Edition, 2002, p22.

وقد طبقت سياسة الثورة، في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، والتي قامت بإعادة ملكية الأرض إلى الشعب، لخدمتها بأنفسهم، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، من حيث الافراط في المزايا المقدمة للعمال، لكسب تأييدهم للنخبة الحاكم [1]

وهناك من الدول التي تبنت النظام الاشتراكي في فترة السبعينيات، وطبقت سياسة فلاحية أخرى، جاءت في نفس المرحلة التي طبقت فيها الثورة الزراعية، والتي عرفت بسياسة الثورة الخضراء وتعني الاستخدام الواعي للموارد الزراعية والاقتصادية المتاحة، بتطبيق الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة، بغرض زيادة الإنتاج وتحسين الوضع الغذائي، ويمكن تحقيق هذا الهدف، بأحد الأسلوبين التاليين أو كلاهما:

- الاستخدام الأفقي للموارد الفلاحية، بالتوسع في الرقعة الزراعية، عن طريق استصلاح الأراضي.
- الاستخدام الراسي للموارد الفلاحية، بالاستثمار أكثر في نفس الرقعة المتاحة، بتكثيف استخدام التكنولوجيا المتقدمة، للرفع من مردوديتها الإنتاجية [2].

المطلب الثالث :مـضامين السياسة الفلاحية

مهمـا تعـددت وتنوعـت درجـة اخـتلاف بـين السياسـات الفلاحيـة الا انهـا تتضـمن جملـة مـن السياسـات الفرعيـة قـد يتعلـق بعضـها بالاسـتثمار والـبعض الاخـر بالأسـعار والضـرائب والـبعض الاخـر بالبحـث العلمـي، كـل هـذه المتغيـرات تعتبـر مـدخلات للسياسـة الفلاحيـة تـؤثر كـل منهـا فـي الأخـرى بصـورة مباشـرة او غيـر مباشـرة فتتفاعـل معهـا وتـؤثر على مخرجاتها، وعليه تتمثل أهم السياسات الفلاحية الفرعية في:

1-السياسة السعرية الزراعية :

ويقصد بها مجموع الاجراءات، القرارات والقوانين، التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فهي تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها، يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 111 .

[2] محمد رفيق أمين حمدان، "**الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**" .عمان :دار وائل للطباعة والنشر،1999 ، ص105.

الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الاجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة.[1]

- التدخل في تحديد الأسعار الزراعية: يعتبر من أكثر، وأنجع أدوات السياسة الفلاحية فعالية على المدى القصير، باعتباره يراعي كل من القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا مستوى دخول الفلاحين.
- السياسة السعرية الزراعية، تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصاداتها، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة في الأسعار، لعدم استقرار الإنتاج الزراعي، إضافة لعدم استقرار دخول المنتجين الزراعيين، إمكانية التأثير سلبيا في الاستثمارات الزراعية، ويمكن بذلك حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية في:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي، وغيره من القطاعات الأخرى.
- تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات .
- تحقيق الترابط والتكامل، بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

-وتختلف اجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة لأخرى، وحسب الظروف الداخلية التي تعيشها، وتتمثل أهم هذه الإجراءات والوسائل التي يتم الاعتماد عليها في:

- دعم الفلاح من خلال ضبط سعر ثابت للمنتج لحمايته في حالة وصول هذه المنتجات الى أسعار دنيا وبالتالي ضمان عدم تضرر الفلاح، وهو ما يستلزم شراء الدولة للكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها بسعر أعلى من سعر السوق الذي حددته الدولة .
- تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا، ويقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واعتماد هذه الأسعار.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص-24.

[2] حسين عمر، "**مبادئ التخطيط الاقتصادي والتأشيري في نظام الاقتصاد الحر**". القاهرة: دار الفكر العربي،1978، ص212.

- ضبط إجراءات تحديد الأسعار للمستهلك، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطن .
- دعم الفلاح فنيا وتقنيا من خلال دعم وسائل الإنتاج لتشجيعه.

-وتتميز السلع الزراعية عن باقي السلع الأخرى، بكونها تتأثر بجملة من المتغيرات والعوامل، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعارها، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على أسعار المنتجات الزراعية في:[1]

- ظروف عرض المواد الأولية، والتي تؤثر على أسعار المواد الغذائية المصنعة، كما تتأثر الإنتاجية بعوامل أخرى مثل حالات الطقس، المعروض من الغلة المحصودة، الامراض، حجم المواد الغذائية المستوردة والإنتاجية المنخفضة من المنتجات الزراعية، تؤدي إلى تقليل المعروض منها في الأسواق المستهدفة، وهو ما يفرض لاحقا ارتفاع أسعارها.
- ظروف الطلب بما فيها الدخل، الأسعار العامة، أذواق وتفضيلات المستهلك، حجم الطلب على سلعة معينة دون أخرى في فترة معينة.
- يمكن أن تؤثر قرارات الحكومة كذلك على الأسعار، من خلال إتباع سياسة دعم الأسعار، أو ضبط الكميات المعروضة.

- وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية الزراعية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة، التي تؤثر في تحديد تسعيرة المنتج، وتعتبر كل من التكاليف، الضرائب، الدعم، الإعانات والتوزيع من أهم أدوات السياسة السعرية.

2- السياسة التسويقية :

ويقصد بها مجموعة الإجراءات الزراعية المتناسقة، والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين، خلال فترة زمنية معينة، تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة، في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج، وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفؤة، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظيم الأسواق وتطويرها [2].

[1] يوب زكريا وملال كريمة، "السياسة الزراعية والامن الغذائي في الجزائر 1999-2015". مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وتنمية، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016).ص 26.

[2] إيمان عطية ناصف، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2007، ص:133.

فالسياسة التسويقية في المجال الفلاحي هي الإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل خلق توازن بين حصول المنتج على عائد مجزي يضمن له دخل جيد وإنتاج فلاحي أحسن في المستقبل ومن جهة ثانية حصول المستهلك على سلع ذات نوعية جيدة وبأثمان مقبولة ترضي الطرفين.

- التسويق الزراعي أيضا هو ذلك النظام المرن، الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية، الغذائية والخدمات المرتبطة بها، من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة، من كافة أطراف العملية [1].

من المتعارف عليه في قانون العرض والطلب ان المستهلك دائما ما يسعى الحصول على سلع زراعية وغذائية ذات نوعية عالية ذات قيمة بأثمان معقولة، بينما يسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع بأعلى الأسعار، وتحقيق أكبر قدر من الربح، وهنا يكون دور التسويق الزراعي منصبا على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة، المؤدية إلى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية، سواء المزارعين والوسطاء أو المستهلكين.

مما سبق ذكره يتضح لنا ان السياسة التسويقية الزراعية هي عملية هادفة تسعى لخلق نوع من التوازن بين ضمان ربح الفلاح او المنتج وضمان رضى المستهلك وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في:

- ✓ رفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية، وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتنويع الإنتاج.
- ✓ تحسين مستوى المعيشة، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويأتي ذلك، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد الاجتماعية.
- ✓ السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل[2].

[1] إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص134 .

[2] عادل حسين وخليفة الأمين،" **التسويق الزراعي**". عمان: دار زهران للنشر والتوزيع 2012، ص:11-12.

3- السياسة الهيكلية :

وتعني السياسة الهيكلية تلك البرامج والإجراءات التي تستهدف الجانب الهيكلي للقطاع الفلاحي، والهدف من هذا النوع من السياسات الفلاحية هو تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية و تنظيمها، وتحدث التغيرات الجذرية على القطاع الفلاحي، والتي تمس الجانب الهيكلي، خلال التحول من الزراعة التقليدية البدائية إلى اعتماد وسائل اكثر تقدما وتطورا في الزراعة ، ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية، ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية، إضافة للاهتمامات البيئية وسبل المحافظة عليها.

وتحدث سيد محمد السريتي، في كتابه المعنون ب "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية"، سياسة رابعة تدخل ضمن السياسات الفرعية للسياسة الفلاحية، هي السياسة التشريعية الزراعية، وعرفها كما يلي[1]:

هي مجموعة القوانين واللوائح والقرارات الوزارية، المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وكل ما يصدر من قوانين وقرارات استثنائية، تتصل بالفلاحة بمعناها الشامل، وكل ما يرتبط بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لتنظيم التعامل مع الموارد كالماء، الأرض، العمالة، المحاصيل، مستلزمات الإنتاج والثروة الحيوانية.

[1] سيد محمد السريتي، "**الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية** ".الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر،2000 ، ص166 .

المبحث الثاني: مفهـــوم التنمية المحلية

يعتبـر موضـوع التنميـة المحليـة مـن المواضـيع الأكثـر أهميـة علـى السـاحة الفكريـة حاليـا باعتبـار كثـرة الآراء والكتابـات فـي هـذا المجـال وذلـك لمـا تقـوم بـه هـذه الأخيـرة مـن تغيـرات جذريـة علـى المجتمعـات علـى كافـة الأصـعدة باعتبارهـا أداة فعالـة فـي تحقيـق الوحـدة المحليـة مـن خـلال القيـادات المحليـة القـادرة علـى اسـتخدام واسـتغلال المـوارد المحليـة بما يساهم في تحقيق مستوى معيشي جيد لكل افراد الوحدة المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

تعـرف التنميـة المحليـة بأنهـا العمليـة التـي بواسـطتها يمكـن تحقيـق التعـاون الفعـال بـين جهـود المـواطنين وجهـود السـلطات العموميـة المحليـة ممثلـة فـي (الدولـة)، للارتفـاع بمسـتويات التجمعـات المحليـة، والوحـدات المحليـة اقتصـاديا واجتماعيـا وثقافيـا وحضـاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة[1].

ان التنميـة المحليـة هي عبـارة عن مجموعـة من الإجراءات والتـدابير والبرامج القـانونيـة والسـياسـية الهادفة أسـاسـا الى الوصـول للتنمية المواطن، حيث انها لا تقتصـر فقط على الجانب الاقتصـــادي بل تتعداه الى جوانب أخرى لعل أهمها هو الجانب الاجتماعي، بالإضـــافة الى ان التنمية المحلية تدخل ضـــمن الإطار العام للتنمية باعتبار ان عملية التنمية هي عملية متداخلة يدخل ضـــمنها كل الجوانب الاجتماعية والاقتصـــادية والســـياســـية وغيرها .... حيث ان التكامل والتجانس بين تحقيق سـياسـات وتدابير كل جانب من هذه الجوانب هو ما يؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة باعتبار عملية التنمية عملية متداخلة يكمل كل من هذه الجوانب الاخر.

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى **الدكتور فاروق زكي** بأن التنمية المحلية هي ":تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، و كذا توفير ما يلزم

[1] عبد المطلب عبد الحميد "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**". الدار الجامعية، الإسكندرية: 2001، ص 13.

من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية[1]

ويعرفها **محـــي الـــدين صـــابر** بأنها "مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[2] .

- هناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشـاركة الشـعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشـاركة السـكان في جميع الجهود المبذولة لتحسـين مسـتوى معيشـتهم ونوعية الحياة التي يعشـونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة[3].

– وعليـه فالتنميـة المحليـة هـي محصـلة التعـاون بـين مختلـف الفـاعلين الرسـميين والغيـر رسميين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع بالدرجة الأولى على السكان المحليين الذين يعتبرون أحد الفاعلين الاساسيين في تنمية الإقليم المحلي.

– من التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن.
- تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.

---

[1] مصطفى الجندي، "**الإدارة المحلية واستراتيجيتها** ".الإسكندرية :منشأة المعارف،1987 ، ص49 .

[2] رابح بوقرة، نبيلة جعيجع، "دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، الملتقى الدولي الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، (جامعة سعد دحلب، البليدة ،18 –19 ماي 2011).

[3] سـليمان ولد حامدون،"مسـاهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية"، متحصـل عليه من الموقع الالكتروني: **http://www.hrdiscussion.com/hr18879.html#.Uz7cDvtoFRo2014**، بتاريخ :2018/04/22، على الساعة 10:30.

- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات[1]

- كذلك يرتبط مفهوم التنمية المحلية بمفاهيم عديدة أهمها وهو مفهوم **التنمية المستدامة** *حيث يعتبر هذا المفهوم مجاورا لمفهوم التنمية المحلية، التي تسعى لتحسين الظروف العامة للإقليم، بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال، المقبلة على تلبية احتياجاتها.[2]

تنمية المجتمع كمفهوم موازي للتنمية المحلية: هي ليست مجموعة من العمليات التي من شأنها أن تحدد توجهات التغيير عن طريق قيام المتخصصين لزيادة معدل الأداء داخل المجتمع، ولكن تنمية المجتمع استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات و إمكانات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل و هكذا تهتم بأمرين :تحقيق أهداف ملموسة، و في نفس الوقت دعم الخصائص الاجتماعية داخل المجتمع و التي قد يكون من أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع و بين المواطنين[3] .

وعليه فتنمية المجتمع المحلي هي كذلك قريبة من مفهوم التنمية المحلية، لأن كلاهما يحاول تحقيق أهداف تنموية داخل الإقليم المحلي، ولهذا نجد نوع من التداخل في تحقيق الأهداف بين التنمية المحلية من جهة وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى.

---

[1] عبد القادر حسين،"الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص :الدراسات الأورومتوسطية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–،2011)، ص55.

* **التنمية المستدامة** من خلال تقرير نادي روما1972 : تعرفها لجنة بروتلاندا "هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

[2] عبيرات مقدم، عبد العزيز الأزهر،"التنمية والديموقراطية في ظل العولمة". مجلة العلوم الإنسانية، (جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 11 2007)، ص 221.

[3] احمد مصطفى خاطر، "**تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة–الاستراتيجيات–بحوث العمل وتشخيص المجتمع**". الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،2005 ، ص18 .

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

تعددت الكتابات واراء الكتاب والمفكرين في التنمية المحلية كل حسب منظوره الفكري والزاوية التي تناول منها هذا المفهوم، لكن هناك بعض النقاط المشتركة التي يجمع عليها جل مفكري التنمية المحلية، وهي أن هدفها أساسي والجوهري هو تطوير المجتمعات المحلية لكن دو اغفال دور المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية وعليه فإن التنمية المحلية تقوم على العناصر التالية:

1-المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملاً أساسيًا في التنمية المحلية حيث أنّ نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية من الطبيعي أنّه كلّما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، كلّما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعلانات المالية[1]، كما أنّ تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمر.

يعرف التمويل المحلي بانه كل الموارد المالية المتاحة من ارادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية لتحقيق التنمية المنشودة على ان تكون البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المائية الخاصة والتي تتألف من مداخيل ممتلكات وناتج الجباية والرسوم المحلية وكذلك القروض والاعانات[2]

[1] خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق". أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010)، ص20.

[2] زكية اكلي، فريدة كافي، " التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق". مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، ص101.

2-المقـومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنّه هو الذي يتقيد بهذه المشروعات يتابعها ويعيد النظر فيها من خلال [1]:

- أنّه غاية التنمية، حيث أنّ هدف التنمية هو الإنسان .
- أنّه وسيلة تحقيق التنمية لذلك أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنميته.

ان الموارد البشري يعتبر اهم عناصر التنمية في مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية حتى السياسية باعتبارها أنّ الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثير ما تم استغلاله والاستفادة منه فعلاً في مواقع العمل المختلفة، والاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية على مجموعة محاور:

ا-**التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الفرد من تحقيق التواصل الدائم المستمر للمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، مثال :الإعلام، نشر الوعي الثقافي الفكري.

ب-**الرعاية الاجتماعية:** تشمل توفير شروط الحياة الكريمة هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتتمثل في الغذاء، والصحة، التعليم والسكن.

ج-**المشاركة الشعبية** : والمقصود بالمشاركة الشعبية هي رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلى نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها. فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من اولياء الامور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر، والمشور، والموارد المادية والبشرية من اجل تطوير العملية التعليمية. والمشاركة المجتمعية هي الجهود التطوعية التي يقوم بها الافراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على اساس بالمسئولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية. [2]

---

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص20.

[2] "مفاهيم المشاركة المجتمعية واهميتها".متحصل عليه من الموقع الالكتروني:http://hanaasaad2011.blogspot.com بتاريخ 2018/03/22، على الساعة 10:00.

3-المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية، إلى جوار إدارة مركزية مهمة، إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، وتعرف الإدارة المحلية بأنّها :نقل وتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعينين، كما تعرف أنّها :عبارة عن اعتراف الدولة بالأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات:

- وجود المصالح المحلية تختلف عن المصالح القومية .
- إنشاء هيئات محلية منتخبة انجاز تلك المصالح .
- إشراف الحكومة المركزية على إعمال تلك الهيئات[1] .

وبذلك فإنّ نظام المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما

ا-مـــــــــبدأ اللامـــــركزية:

تُعتبّر اللامركزية من التنظيمات الإداريّة ضمن ما يسمى بمبادئ حكم الأغلبية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي مناقضة تماماً للمركزيّة، ويُمكن تعريف اللاّمركزية على أنها: " عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسّسة أو الدولة" حيث يعرفها عالم الإدارة (وايت) بأنها: " عملية نقل السلطة بأنواعها التنفيذية والاقتصادية والتشريعية من مستوى إداري أعلى إلى مستوى إداري أدنى[2]

عمومًا فإنّ قيام نظام الإدارة المحلية على مبدأ اللامركزية يكون بجملة من المظاهر منها:

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص25.

[2] هايل الجازي، "تعريف اللامركزية"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:http://mawdoo3.com/ ، بتاريخ 2018/03/26،على الساعة 22:15.

ب-مبدأ الديمقـراطية:

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل مكونة من قسمين الاول "Demos" بمعنى الشعب،و"Kratos" أي السلطة او الحكم، يعني حكم الشعب[1]، فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر السلطات في الدولة، فهو الذي يختار الحكومة، وشكل الحكم، والنظم السائدة في الدولة؛ السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية؛ بمعنى أن الشعب هو أساس الحكم، وأساس السلطات في الدولة، وهو مصدر القانون الذي تخضع له الدولة [2].

الديمقراطية أساساً تقوم على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب والأمة يشكل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة.[3]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

التنمية المحلية فتشمل عدة أبعاد هي الأخرى، فمن بين أهم الأبعاد نجد:

1-البعد الثقافي :فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في المجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني سوسيو ثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية[4].

[1] احمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية". مجلة المفكر، العدد05، ص321.

[2] شرين احمد،" تعريف الديمقراطية "متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://mawdoo3.com9 بتاريخ: 2018/03/26، على الساعة20:34

[3] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص26

[4] أحمد غريبي،"أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر". مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد الرابع، أكتوبر 2010 ، ص6 .

2-البعد الاقتصادي:

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل، في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات...الخ ،هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة[1]

3-البعد البيئي :

التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي ، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي. فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، و من وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها" التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات."و هذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي.

[1] أحمد غريبي، المرجع نفسه، ص6-7.

4-البعد الاجتماعي:

ان البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الانسان جوهر التنمية وتركز على الاهتمام بما يسمى بالعدالة الاجتماعية في مكافحتها للفقر وتوفير مختلف خدماتها الاجتماعية تحفظ في ذلك ضمان الديمقراطية من خلال اشراك الجماهير في صناعة قراراتها بكل نزاهة وشفافية وذلك من اجل الوصول بحياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وخلق مجتمع محب لوطنه [1].

وعليه فإن التنمية المحلية تشمل شتى مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في إطار جغرافي معين، وهذا ما يضـــفي للتنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه.

[1] زكية اكلي، وفريدة كافي، مرجع سابق، ص100.

خلاصة الفصل الأول

ان مفهوم السياسة الفلاحية مفهوم متشعب ومتنوع الى حد بعيد ذلك لارتباطه بجملة من المتغيرات التي تحدد مضامين هذا المفهوم، فالسياسة الفلاحية هي جزئ من السياسة العامة للدولة يتم رسمها وتحديد معالمها حسب النظام السياسي وحسب الإمكانات المتوفرة ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الخارجية للنظام السياسي، وعليه فالغرض من السياسة الفلاحية شانها شان السياسة السياحية والاقتصادية وغيرها من السياسات العامة للدولة، هو الوصول الى التنمية المحلية وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة ،هذه الأخيرة تعتبر من اهم واكثر المواضيع دراسة خاصة في العشريتين الأخيرتين كون الوصول الى التنمية المحلية صار من ابرز ضروريات الوقت الحالي .

الفصل الثاني :القطاع الفلاحي وواقع التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول :واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي قبل الاستقلال

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد الاستقلال

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد اصلاحات 1990

المبحث الثاني :التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية

المطلب الثاني: أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية

المطلب الثالث: التنمية المحلية بعد مرحلة اقتصاد السوق

المبحث الثالث :السياسة الفلاحية في إطار المخططات والبرامج التنموية.

المطلب الأول: واقع الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الثاني: برامج استعجاليه للنهوض بالقطاع 2008-2011

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر

تمهيد:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، فقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات ضخمة للنهوض بهذا القطاع الحساس حيث خضع القطاع الفلاحي في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال سنة 1962، الى جملة من الإصلاحات المتتالية والمكثفة والشاملة لكل مكونات القطاع، حيث حاولت الدولة جاهدة توفير الشروط اللازمة والارضية الخصبة لتمكين القطاع الفلاحي وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.

في هذا الفصل سنسلط الضوء على التغييرات الكبيرة والجذرية التي طرأت على القطاع الفلاحي وسنتطرق الى تطور التنمية المحلية في الجزائر عبر مراحل مختلفة ثم نتجه الى الربط بين القطاع الفلاحي والتنمية المحلية عن طريق التطرق الى السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر في إطار المخططات والبرامج التنموية كما يلي:

المبحث الأول :واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
المبحث الثاني :التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر
المبحث الثالث :السياسة الفلاحية في إطار المخططات والبرامج التنموية.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد تبلور القطاع الفلاحي في الجزائر ووصل الى ما وصل اليه الان عبر مروره بعدة مراحل تاريخية، كما ان التنمية المحلية في الجزائر مرت بعدة مراحل سياسة بارزة، ساهمت في تكوين صورتها الحالية بما أثر تأثيرا كبيرا على السياسة الفلاحية المنتهجة في الدولة الجزائرية، من خلال مجموعة من البرامج والمخططات والسياسات المختلفة كان الهدف الرئيسي من رسمها تحقيق اهداف تنموية من خلال القطاع الفلاحي وجعله قطاعا قادرا على مواكبة التحديات الاقتصادية للدولة وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي قبل الاستقلال

لقد عانى المجتمع الجزائري ويلات الاستعمار الذي حاول تدمير البنى القاعدية للمجتمع الجزائري عن طريق سلب أراضيهم وكل ممتلكاتهم ومنحها للمعمرين الذين قاموا باستغلال اراضي الجزائريين واحتكارها، حيث كانت تلك فترة تغيير جذري في الزراعة الجزائرية اذ تحولت من طابعها المحلي الذي كانت عليه قبل الاستعمار القائم على انتاج حاجيات الافراد فقط الى زراعة خارجية مكملة للسوق الفرنسية حيث جلبت السلطات الفرنسية منتوجات ومحاصيل جديدة على الزراعة في الجزائر كالكروم التي غرسها المستعمر على نطاق واسع قصد استخلاص الخمور.

وعليه يمكن القول بان الفترة الاستعمارية مرت بثلاث مراحل هي [1]:

المرحلة الأولى من 1830-1880: وتميزت هذه المرحلة باستعمال الملكية الزراعية المدعمة من طرف الدولة بقانون الحماية وتشجيع الملكيات عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لها من اجل الحصول على أكبر مردودية ممكنة، والتركيز على زراعة المحاصيل الشتوية وجعلها من الأولويات وعليه فان هذه المرحلة تميزت بانتشار المحاصيل الشتوية كونها مصدرا لتراكم راس المال من جهة وتطبيق قفزة نوعية في

[1] قدوري عامر،" التنمية الريفية في الجزائر دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، (تخصص: سياسة عامة وتنمية. جامعة مولاي الطاهر. سعيدة:2015/2014)، ص59.

المجال الزراعي بالنسبة للمستعمر الفرنسي كونه بحاجة الى راس المال من اجل تطبيق سياساته الغاشمة في الجزائر وغيرها من البلدان التي تحت سيطرته.

المرحلة الثانية 1880-1930: تميزت هذه المرحلة بتراجع الرأسمالية الزراعية والاهتمام أكثر بزراعة الكروم وذلك لمردوديتها المرتفعة ومساهمتها في تراكم راس المال حيث احتلت المحاصيل الشتوية المرتبة الثانية بعدما كانت في المرحلة الأولى في الصدارة

المرحلة الثالثة 1930-1960: ما يميز هذه المرحلة ظهور التخطيط الزراعي في شكل مخططات إنمائية تهدف الى تحديث القطاع التقليدي الخاص ولهذا السبب نشأت هيئات تنظيمية ولجان لغرض تدعيم الزراعة الخاصة بالكروم والمحاصيل الشتوية. هذه الإجراءات مكنت من تحقيق ارتفاع في محصول الكروم [1]

وعليه ما يمكن استخلاصه من واقع الزراعة في هذه الفترة ان معظم الجزائريين كانوا يعملون كخماسين للمعمرين، في حين ان البقية القليلة مالكة للأراضي قاحلة لا يمكنهم تحقيق منها الا قوت يومهم وبصفة عامة فان ما يعادل 80% من الجزائريين يعملون في الزراعة مقابل 14% من الأوروبيين كإنو مالكين للأراضي الجزائرية[2].

[1] قدوري عامر، المرجع نفسه، ص59.

[2] نفس المرجع، ص59-60.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1989): ومرت بعدة مراحل

أولا/ مرحلة التسيير الذاتي:

ان الفوضى والدمار الذي احدثته 7 سنوات م الحرب كانت كفيلة بتدمير الهيكل الاقتصادي للبلاد حيث كانت منظمة الجيش السرية التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الارض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي انجاز فرنسي. وبعد هجرة ما يقارب المليون معمر فرنسي تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم ومدخراتهم وكذى رؤوس أموالهم حاول[1] الجزائريون سد تلك الثغرات بالوسائل المتوفرة لديهم رغم قلتها باعتبار ان نسبة 90% من الجزائريين هم سكان الارياف. [2]

فقامت الدولة باتخاذ اول اجراء وهو اعلان أملاك المعمرين "دون مالك" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على انه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الاوربيون وتم تأميمها" وذلك عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها المعمرين بعد صيف 1962 لهذا تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس واكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية واستغلالها واضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة فتم انشاء نظام التسيير الذاتي بموجب مرسوم 22 مارس1963 الذي استم مبادئه من خلال قرارات مؤتمر طرابلس الهادف الى اجراء اصلاح زراعي باستخدام الأساليب والاليات الحديثة بغرض المحافظة على الطابع الفلاحي للأراضي .

[1] قدوري عامر ، المرجع نفسه، ص61.

[2] شويخي هناء، "اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية (جامعة محمد خيضر-بسكرة. 2012- 2013)، ص35.

-وعلى العموم يمكن اختصار القطاع المسير ذاتيا في المراحل التالية [1]:

1. **المـــــرحلة الأولـــى تمتـــد مـــن 1962 الـــى 1968** تعتبـر بمثابـة مرحلـة النشـأة والتـي تـم مـن خلالهـا تكـوين هياكـل تنظيميـة تمثلـت فـي الـديوان الـوطني للإصـلاح الزراعـي الذي يتولى الاشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي للثروات الوطنية
2. **المـــــرحلة الثانيـــة 1967-1975:** فـي هـذه المرحلـة تـم اسـتبدال الـديوان الـوطني للإصـلاح الزراعـي بمـديريات فلاحيـة ولائيـة تخـتص فـي مجـالات جغرافيـة ومهنيـة محـددة كمـا تـم انشـاء تعاونيـات كـذلك الـديوان الـوطني للعتـاد الفلاحـي بمختلـف فروعه.

-هـذه المرحلـة ركـزت علـى انشـاء هياكـل جديـدة تهـدف الـى تـامين أسـلوب تنظيمـي فعال دون الاهتمام بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة.

3. **المـــــرحلة الثالثـــة:** جـاءت كحصـيلة منطقيـة للنتـائج الناجمـة مـن الإجـراءات السـابقة بـالرغم مـن كـل تلـك الإجـراءات والمحـاولات التصـحيحية التـي عرفهـا التسـيير الـذاتي عبـر مختلـف مراحلـه فانـه مـن الناحيـة العمليـة كـان فاشـلا لهـذا فـان تطـوير القطـاع الفلاحـي يتطلـب سياسـة فلاحيـة شـاملة تسـتدعي التغييـر الجـذري للعلاقـات الإنتاجية الزراعية[2].

ثانيا/الـــــــثورة الـــزراعـــية:

نظـرا للركـود الملحـوظ الـذي آل اليـه القطـاع الفلاحـي انبثقـت الثـورة الزراعيـة بموجـب الامـر رقـم 71 المـؤرخ فـي 08 نـوفمبر 1971 لتجـاوز هـذا الركـود حيـث أتـت بمفـاهيم تكـرس الحـد والقضـاء علـى التفـاوت فـي الملكيـات الزراعيـة والـذي كـان سـائدا فـي ذلـك الوقـت بشـكل كبيـر واهم ما أتت به الثورة الزراعية من مفاهيم:

- زيادة الإنتاج كما وتحسين الإنتاجية نوعا.
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة
- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

[1] قدوري عامر، مرجع سابق، ص63.

[2] المرجع نفسه، ص 63-64.

وبصفة عامة يمكن اعتبار ان الثورة الزراعية ترمي الى القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية حيث اعتمد في تطبيق الثورة الصناعية المراحل التالية:

المرحلة الأولى ماي-جوان 1972: جرى التركيز في هذه المرحلة على تأميم أملاك الدولة والبلدية واراضي العرش والوقف العمومي والحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

المرحلة الثانية ماي-جوان1973: اهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها وتوزيعها على المستفيدين الجدد.

المرحلة الثالثة نوفمبر 1975: واتجهت الى المناطق السهبية لتحديد رؤوس الماشية الذي يجب الا يتعدى 150 رؤوس للمربي الواحد اما الفائض فيامم ويوزع على المربين الصغار[1].

وعلى العموم فان الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين وهما:

- الغاء الملكية العقارية الكبيرة واشكال العمل المربطة بها
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع مما لو كانت مجزأة ومتفرقة.

لقد كان الهدف من الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وأول هذه الوسائل الهامة هي الارض ذلك هو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية وفي مجال الفلاحة كما يحددها ميثاق الثورة الزراعية مع الغاء الملكية الزراعية للأشخاص الذين لا يساهمون فعلا في الإنتاج ومنه فالثورة الزراعية بهذا التعريف ذات مضمون اجتماعي قوي حيث انها تتخطى نطاق الإصلاح

[1] قدوري عامر، المرجع نفسه، ص 64.

الزراعي التقليدي الذي يعالج تحديد الملكية وإعادة توزيع الأرض ومساعدة المزارعين وتتوخى الى جانب ذلك تغيير ظروف المعيشة وطرق التفكير والعمل في الأرياف.[1]

الا ان النتائج الموجودة في هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب ولم ترقى الى تحقيق الأهداف المرسومة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية واهمها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه نظرا الى عدة مسببات نذكر منها:

- نقص الأراضي
- مسالة التعاون البرجوازية الزراعية
- تتمحور حول التعاون وإدارة الدولة وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي [2].

ثالثا/مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

شهدت هذه المرحلة نشأة المستثمرات الفلاحية بشتى أنواعها حيث ما ميز هذه المرحلة نشأة القطاع الفلاحي الاشتراكي من 1980-1987 والتي تضمنتها التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع العمومي بصفة عامة والقطاع الزراعي خاصة.

ونتيجة لذلك قامت الدولة بإجراءات ادخال اصلاح جديد على القطاع الفلاحي بهدف تفعيل وإعطاء المكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى والحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع والتقليص أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تمتلكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية الامر الذي أدى الى انشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي ومزارع الثورة الزراعية والتخلص من الازدواجية حيث تم تكوين 3500 مزرعة فلاحية اشتراكية لكن هذه العملية لم تنحصر في تقسيم الأراضي وإعادة هيكلتها ولا حتى في عملية تقسيم

[1] طلال البابا، "**قضايا التخلف والتنمية في العالم 3 في المنهج**". ط3. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1986 ، ص37.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، "**القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية**". الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1985، ص93.

العتاد على المزارعين بل امتدت الى تكوين مسيري المزارع قصد تحقيق تسيير احسن ومقنن[1].

لقد كان الهدف من خلال برامج إعادة الهيكلة هو منح استقلالية للقطاع الفلاحي، قصد تجاوز الاثار السلبية التي عاشها القطاع بالنظر للظروف المختلفة التي مر بها، حيث ركزت هذه البرامج وسلطت الضوء على التنظيمات التابعة للقطاع، كتعاونيات الإنتاج الزراعي قصد تجاوز كل ما هو سلبي في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وفق مخططات وبرامج هيكلية مدروسة.

في تلك المرحلة برز بحدة قانون رقم 83/18 الصادر في 13 اوت 1983 المتعلق بالحيازة على الملكية العقارية، والذي يتضمن تسهيل الحصول على الملكية الخاصة للأراضي الفلاحية مقابل استصلاحها كما نصت عليه المادة 08 منه " يقصد باستصلاح أراضي كل عمل من شانه جعل الأرض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال".[2]

ولقد تم مع بداية تطبيق هذا القانون توزيع ساحات معتبرة ممن الأراضي مع حرية التصرف بها من بيع وشراء قصد توسيع وزيادة المساحة الفلاحية وبعث التنمية الفلاحية بالمناطق المستصلحة، حيث كانت نتائج تطبيق القانون 83/18 الذي تم اعتماده حتى جوان 1994 كمايلي:

- إنجاز برامج الاستصلاح التي لم تتجاوز % 21 وهي نسبة ضعيفة وهذا لعدة أسباب منها غياب عملية الدعم المالي للمستفيدين كذلك غياب عملية ارشاد الفلاحي وكوادر مؤهلة لمتابعة عملية الاستصلاح.
- توزيع الأراضي دون توفير الهياكل القاعدية للاستصلاح من ابار وطرقات وكهرباء وتجهيزات الري دون دراسة مسبقة من حيث الطبيعة الجيولوجية للأرض.
- الافتقار للمعدات الخاصة بعمليات الاستصلاح.

رغم العراقيل الموجودة الا ان قانون رقم 83 -18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 اوت سنة 1983 المتضمن حيازة الملكية الفلاحي أدى الى زيادة

[1] على معطى لله- حسنة شويخ، "**الأراضي الفلاحية "مجموعة نصوص قانونية وتشريعية** .2007 "دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص:10.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 83/18 الصادر في 13 اوت 1983.

المساحة الكلية الصالحة للزراعة لإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي والذي يساهم في التنمية الفلاحية وعدم مراعات الجانب السياسي[1]

اما القانون 87/19 الصادر في 08 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحسب المادة الأولى منه فهذا القانون يهدف الى تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية المحددة بموجب المادة 19 من القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 جويلية 1984 وتحقيق حقوق المنتجين وواجباتهم ويستهدف هذا القانون ما يلي[2]:

- ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تكمين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

كما ان المرسوم السابق يحدد كيفية تنظيم المستثمرات الفلاحية ونقل ملكيتها الى المنتجين والفلاحين بالمقابل نقدي لحق الانتفاع بالأراضي ويكون الاستغلال جماعيا. وأدت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وتجزئتها الى مزارع فلاحية اشتراكية موزعة الى 21872 مستثمرة فلاحية جماعية و5460 مستثمرة فلاحية فردية يستفيد منها 164.257 مستفيد (فلاح) لكن بعد تطبيق هذا القانون ظهرت السلبيات التالية[3]:

- عدم العدالة في توزيع الاراضي سواء من حيث المساحة او منحها لغير مستحقيها مما أدى الى ضياع الأملاك الفردية والجماعية.
- نقص المياه والعتاد الفلاحي وعدم القدرة على تهيات المستثمرات.
- سوئ التسيير بسبب عدم وجود تنسيق بين المستثمرين والاطارات الفلاحية
- استمرار مشاكل التمويل وصعوبة التسويق وانعدام التنظيم.

[1] عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر. "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير"، (كلية العلوم السياسة و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010 -2011)، ص 62.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص62-63.

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد اصلاحات 1990:

بحلول عقد التسعينات من القرن العشرين وجد القطاع الفلاحي الجزائري نفسه في فوضى نتيجة هيمنة الاتجاه الليبرالي بالإضافة الى ازمة الديون التي عانت منها البلاد في هذه الفترة.

أما من الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة الأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا خاصة في الريف كل هذا انعكس على السياسات الزراعية غير أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الفلاحية تحديدا تعرف اتجاها نحو تخفيف المزيد من الاستقرار الاقتصادي أداء القطاع الفلاحي وبالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة[1].

1 – واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات 1990 – 1999:

عرف القطاع الزراعي في الجزائر إصلاحات خلال فترة التسعينات قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأمام هذا الوضع وفي سياق التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر منذ بداية التسعينات والرامية إلى تأسيس وتنمية اقتصاد السوق انتهجت الجزائر سياسة فلاحية تعتمد فيها على دعم الدولة للقطاع في سبيل النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسبن الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، وفي مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الفلاحية وخاصة الغذائية منها للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج.[2]

في هذه المرحلة الحساسة ونظرا للأوضاع السياسية آنذاك أبدت الجزائر منذ مطلع التسعينات اهتماما متزايدا بإتباع سياسات فلاحية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص163.

[2] قصوري ريم، "الامن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–". مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012)، ص135.

أساليب تنفيذها فإن جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية الفلاحية الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ويمكن حصر أهداف السياسات الفلاحية المنتهجة في هذه الفترة في:

- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثورات.
- ترقية المنتجات ذات نوعية الإيجابية.
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة لكل مناطق الطبيعة.

لقد جاءت إصلاحات 1990 لإعادة بعث النشاط الفلاحي وذلك من خلال حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي[1].

2-برنامج التكيف الهيكلي:

يرتبط مفهوم التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي *ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف في الجزائر 1990 بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية.

ويقوم البرنامج التكييف الهيكلي بشكل اساسي على إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، وتشمل الأسمدة، البذور، المعدات الزراعية حيث إن رفع الأسعار الزراعية قد يحسن من ربحية الفلاحة وبالتالي إلى التحفيز المتزايد لعوامل التكييف، ويكمن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤممة من أصحابها.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات أهمية.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 163.

*هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي يفرضها البنك الدولي على الدول التي تلجأ إليه لمعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تعاني منها، مقابل القروض والمساعدات التي تحصل عليها من البنك، وتهدف هذه الإجراءات إلى إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول المقترضة

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من اجله حيث تراجع الكثير من المرتكزات هذه السياسية لترك المجال لغيره من الاعتبارات غير المنطقية ممن ساهم في تعثر القطاع[1] .

3-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

وضع سنة 1999 كإطار قانوني لتطبيق برنامج دعم الإنعاش والاقتصادي في الميدان الفلاحي حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتتلخص معايير تنفيذ المخطط في مستويات والتي هي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية، القبول الاجتماعي، كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي[2].

-ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يهدف إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.
- تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة.[3]

-ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيفها.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق المتضررة الجافة شبه الجافة المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

---

[1] فوزية غربي، المرجع نفسه، ص 164.

[2] المرجع نفسه، ص 164- 165.

[3] بن شيخ علي وبوعكاز عامر،" المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثره على التنمية الريفية-دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الادريسية 2015/2000". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والتنمية جامعة زيان عاشور الجلفة)، ص46

- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لدمج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.[1]

[1]بن شيخ علي وبوعكاز عامر، المرجع نفسه :ص47.

المبحث الثاني :التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر

لقد مر مفهوم التنمية المحلية في الجزائر بعد محطات تاريخية وبفترات مختلفة متأثرتا بالواقع السياسي العالمي بداية بالحقبة الاشتراكية التي تبنت الجزائر سياستها مباشرة بعد الاستقلال، مرورا بمرحلة تراجع المد الاشتراكي ووصولا الى مرحلة اقتصاد السوق، كل هذا ساهم في رسم ملامح التنمية المحلية في الجزائر وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية 1983/1962

تبنت الجزائر الخيار الاشتراكي كنمط رئيسي للتنمية كونه يستهدف بناء الاقتصاد الوطني انطلاقا من القاعدة العريضة للشعب، وفي نفس الوقت اعتمدت نمط الأحادية الحزبية كنمط حزبي سياسي في تلك الحقبة حيث تميزت هذه المرحلة بالدور الحازم للدولة في رسم وتوجيه النشاطات الاقتصادية وإنجاز مخططات التنمية المحلية، لكن سرعان ما أدى التطبيق الحازم لهذا الخيار الى ازمة حادة في البلاد تمثلت في حوادث 05 أكتوبر 1988 مما أدى الى ضرورة التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية ومختلف الياتها.

وهنا نستعرض أسس التنمية في الجزائر في ظل الخيار الاشتراكي حيث نظرت مختلف المواثيق الجزائر المستقلة الى التنمية المحلية ضمن الرؤية الوطنية للتنمية التي تنبثق من الأهداف الاستراتيجية لثورة التحرير الكبرى، التي أرسى دعائمها بيان اول نوفمبر 1954 (إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية المستقلة) وقد سار الميثاق الصومام الى هذا الهدف بانتقاده لفلسفة ومواقف الحزب الشيوعي الى جانب نقد موقف وسلوكيات قادة الأحزاب الوطنية الأخرى دون تحديد موضوع المضمون الأيديولوجي للثورة الجزائرية[1].

[1] جعفري عبد الرزاق، "التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية – دراسة حالة: ولاية برج بوعريريج 1988-2000"". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر: جوان) 2003.ص26.

وخلال مسيرة السبع سنوات من الكفاح تحقق الهدف المسطر في الميثاقين السابقين المتمثل في الاستقلال السياسي بخروج المستعمر من الأرض الجزائرية ليليه بعدها ميثاق طرابلس.

ومن هذا كانت ضرورة إيجاد أسس البناء والتنمية حتمية لابد منها، في وقت طولبت فيه قيادة الثورة لتجاوزت خلافاتها واختلاف رؤيتها، وقد حددت الأيديولوجية الاشتراكية كمرجع لاستلهام كافة الأسس وأساليب البناء والتنمية على اعتقاد انها المناسبة والأكثر فاعلية وتعرب عن مضمون ثورة التحرير وارادة جماهيرها العاملة المتطلعة الى تحقيق التنمية الشاملة والسريعة كما ان اختيار الاشتراكي يفرضه منطق العداء التاريخي الشي الذي جعل التنمية دالة تابعة لهذا الاطار الأيديولوجي وقد تم تحديد أسسها في الميدان السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وفق مبادئ هذا الخيار ومن أهمها :[1]

1-**الأحادية الحزبية:** تكاد تكون ظاهرة انتشار الأحادية الحزبية في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة عامة اذ ينظر اليها على انها أداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الشاملة بعدما اثبتت عملية التحرير و الكفاح جدوى و فعالية الجبهة الموحدة في تعبئة الأشخاص والمجموعات في فترة ما قبل الاستقلال وفي حالة الجزائر فان جبهة التحرير الوطني كانت قبل الاستقلال التنظيم الثوري الذي جمع التيارات المختلفة للحرك الوطنية الذي استطاع ان يوفر اطار قنوات العمل تحدد داخله كافة الفئات ضد الحكم الاستعمار ي وقد سارت البلاد على مسلك الأحادية الحزبية الذي يعود ميلادها الى اول دستور جزائري الصادر في 10 سبتمبر 1963 حيث نصت المادة 23 منه "جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر"[2]

[1] جعفري عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص26-27.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج." مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص ادارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة:2011/2010)، ص:55.

2-**الاقتصاد الموجه:** يعتبر ركيزة ضمنية لسير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات واداة الدولة لتحقيق الأهداف الاشتراكية، وقد شرعت الدولة في اعتماد هذا الأسلوب سنة 1967 وذلك بتطبيق اول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة مخططات أخرى اثناء الاستقلال، عرفت الجزائر مرحلة التسيير الذاتي كما نصت المادة 01 من المرسوم رقم 63-95 المتعلق بنشاط وتسيير المؤسسة المسيرة ذاتيا وإمكانية الحاق بعض المؤسسات او أماكن الاستغلال ذات الأهمية الوطنية بالقطاع العمومي. وظهر ذلك بقوة في كثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي فرضته المعطيات الموضوعية المتمثلة في:

- الوضعية الاقتصادية المتدهورة في البلاد خاصة الأقاليم المحلية عشية الاستقلال وتأثره بالطابع العسكري الذي طغى على السياسة الاستعمارية اتجاه الريف الجزائري.
- انتشار البطالة في صفوف افراد المجتمع خاصة في ارياف و هذا ما شجع الهجرة نحو المدن مما دفع الدولة لبسط يدها على القاعدة الواسعة والعريضة للاقتصاد الوطني من خلال شروعها في اعتماد سياسة المخططات الاقتصادية الوطنية، حيث كان هدف الدولة أساسي في اتباع سياسة المخططات وتحديد الأهداف الأخرى، ولتحقيقها تقوم بتنظيم اطار خاص بالإنجاز والتنسيق والتسيير والاشراف على مخطط التنمية، وقد شرعت الجزائر ابتداء من المخطط الثالث 1967-1969 في استراتيجية التصنيع باعتباره محرك الاقتصاد من جانبين فهو يزود سوق العمل بآلات صناعية إنتاجية من جهة ويستقبل منتوجات العمل من جهة أخرى وخاص المنتوجات الزراعية وهذه اهم البرامج التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية[1].

[1]عبد السلام عبد اللاوي، المرجع نفسه، ص: 55-61.

المطلب الثاني: أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية

وقد بدأت رسميا حملة التحول عن الاشتراكية في الخطاب الذي القاه الرئيس اما مكاتب التنسيق الولائية والذي وجه فيه انتقادات للحكومة المركزية عن تقصيرها في أداء مهامها كما قد أعقب الرئيس هذا الخطاب بعد حوادث 05 أكتوبر 1988 وخطاب 10 أكتوبر من نفس السنة واعدا فيه بإصلاحات سياسية كبيرة سيعرض على الشعب الاستفتاء عليها. [1]

وكان الخيار الذي وضع امام القيادة السياسة غداة احداث 05 أكتوبر 1988 تمحور على تغيير التوجه القائم على انهيار المعسكر الشرقي واستبداله بخيار ذو محتوى سياسي واقتصادي يتمثل فيما يلي:

1- المحتوى السياسي: يقوم على التعددية الحزبية كوسيلة للوصول للسلطة والمشاركة في عملية تسيير التنمية

2- المحتوى الاقتصادي: أي اقتصاد السوق الذي يعتبر أحد دعائم التطور الاقتصادي حيث أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث ودول الشرق على إصلاحات اقتصادية بعرض تنمية فعاليتها التسييرية وضمان النمو الكافي وتعتبر الانشغالات التالية مصدر هذه الإصلاحات ومحورها والمتمثلة في:

- استبدال الاقتصاد المركزي الموجه والبيروقراطي باقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض والطلب.
- البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية.
- الإدارة في الخصوصة بأقل التكاليف.
- البحث عن تحرير الأسعار في التجارة الخارجية والمبادلات بدون تكاليف اجتماعية حادة.[2]

-الا ان إشكالية المديونية الخارجية هي لب الازمة الاقتصادية في الجزائر حيث جعلت من عملية الإصلاحات عملية معقدة ومطروحة امام احتمالين: اما الانتقال من النمط التسييري السابق الى الإصلاحات دفعة واحدة بشكل جذري وشامل وهذه الخطوة لا تخلو

[1] سعيد بوشعير، "**النظام السياسي الجزائري**"، دار الهدى،1993، الجزائر، ص178.

[2] المرجع نفسه.

من الخطورة، واما التحول عن طريق التدرج وهنا نطرح عملية ترتيب أولويات العمل والمراحل وقد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي منذ بداية الثمانينات والمتمثلة إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، عملية الخوصصة[1].

المطلب الثالث: التنمية المحلية بعد مرحلة اقتصاد السوق

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية وتمثلت في:

1-إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.

2-إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.

3-إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.

4-صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي لمسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية واقتصادية والاجتماعية غير ان هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت الى غياب شبه كلي للمرافق الخدماتية في الأرياف والعديد من المدن و حركة واسعة من النزوح الريفي، ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي الأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1997 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من 1998 ركزت في مجموعها على تحسين اطار معيشة السكان وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت لها نسب مالية كبيرة كمايلي :

[1] سعيد بوشعير. المرجع نفسه، ص 178.

- البرامج العادية: خصص للبرامج المحلية مبلغ قدره: 883.24 مليار دج.
- برنامج الإنعاش: 2001-2004 غلاف مالي قدره 525 مليا دج منها 114 مليار للتنمية المحلية.
- برنامج دعم النمو 2005-2009 بمبلغ 9000 مليار دج خصص منه مبلغ 1908.5 مليار للبرامج المحلية[1].

[1] احمد شريفي، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم الانسانية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عدد 40، 2009، ص 12-13 .

المبحث الثالث :السياسة الفلاحية في إطار المخططات والبرامج التنموية.

في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الشاملة، تبنت الدولة الجزائرية جملة من البرامج الهادفة لتحقيق قفزة نوعية في القطاع الفلاحي الجزائري، وجعله قطاعا فعالا ومساهما في الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الدولة برامج مدروسة لتحقيق ذلك، وسنتطرق الى اهم هذه البرامج ابتداء من سنة 2000 التي تعتبر سنة اقلاع القطاع نظرا للظروف السياسة التي عاشها المجتمع الجزائري قبيل هذه الفترة.

المطلب الأول: واقع الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

حيث تم في هذه الفترة الاستغناء عن برنامج التعديل الهيكلي وتعويضه ببرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000 الذي وجه بصفة خاصة لدعم للمستثمرات الفلاحية قصد زيادة مستوى الإنتاج وذلك لدمج القطاع الفلاحي في تلبية الحاجات الغذائية للبلاد وهنا تما تخاذ إجراءات تنظيمية سمحت بتوسيع مساحات الإنتاج وتقرير استقرا على مستوى الواردات الفلاحية ومن هنا نستنتج ان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 65.4 مليار دولار أي ما يعادل 12 % من المبلغ الإجمالي حيث يقوم يسعى هذا المخطط للوصول الى عدة اهداف هي:

1-اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- زيادة كم السلع الاستهلاكية التي يوفرها القطاع الفلاحي في الإنتاج الوطني
- تحقيق الامن الغذائي للسكان

- تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية قصد الوصول الى تنمية مستدامة[1]
- الوصول الى الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية مهما كانت طبيعتها ومساعدة الفلاحين في ذلك لمنع خسارة أراضي في المناطق الجافة والشبه جافة والمهددة بالجفاف.
- الحفاظ على اليد العاملة الزراعية وزيادة الإنتاج من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي
- فتح المحيط الفلاحي الجزائري على مستويات عالمية والسعي لدمج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي والوحدة الأوروبية [2]
- كذلك من اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الحفاظ على الأراضي التابعة لأملاك الدولة من خلال حمايتها باستخدام نظام قانوني محكم
- استحداث شراكة بين الفلاحين والدولة من خلال هياكل تمثيلية كالمنظمات المهنية، الشركاء الاجتماعيون والغرف الفلاحية.

2 – المناهج المتبعة في عملية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ا–صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 والذي يسعى الى توسيع الأراضي الزراعية المستغلة عن طريق تسهيلات ومساعدات معتبرة للفلاحين.

ب–الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 حيث تم سن مجموعة من النصوص التنفيذية لتفعيل دور الصندوق منها المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق وكذى المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 2008 والمحدد لقائمة إيرادات الصندوق بالإضافة الى المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ

[1] نوال ح، "مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962–2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الامن الغذائي". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.loredz.com/vb/showthread.php?t=58672 تاريخ الاطلاع 2018/04/18.

[2] سلطانة كتيفي،" تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2005 في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، (جامعة منتوري، قسنطينة :2006/2005). ص 177.

في 08 جويلية 2000 والمحدد لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوعية النشاط.

ج-القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

والذي انطلق مع بداية سنة 2000 حيث تم توكيل كل من الصندوق الوطني للتعاون لفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة إنجاح البرنامج عن طريق هيئة للإقراض وهيئة التامين الاقتصادي ومحاسب لصناديق العمومية بالإضافة الى اشراك مؤسسات مالية كبيرة كبنك الخليفة، بنك البدر، البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

وفي سنة 2002 تم التطرق الى توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق ادماج الاهتمام بالريف كقاعدة جوهرية وعليه تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية القائم على أسس ومحاور جديدة تتضمن ما يلي:

- دمج الجانب الاقتصادي مع الجانب الاجتماعي
- البحث عن التسيير الاحسن لموارد الأقاليم المختلفة.
- الحث على التنفيذ المبدع وفق معايير عالمية للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

وفي نفس هذه السنة تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية وهي المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور وتنفيذ سياسة التنمية الريفية، وابتداء من سنة 2004 تقرر ترقية وإعادة احياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية، وتثمين الموارد البشرية مع الاخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل اقليم[1].

د-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

تم الافراج عنه في قانون المالية لسنة 2000 الهدف منه دعم الاستثمارات وتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاح حيث تم بموجبه اعداد جملة من النصوص التنفيذية التي تحدد الية عمل هذا الصندوق على غرغر المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 الذي يحدد كيفية سير الصندوق، وكذى المنشور الوزاري رقم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: "**نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**"، وزارة الفلاحة مارس 2003، ص76.

586المؤرخ في 2002 الذي يضبط قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق، بالإضافة الى المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد لشروط الاستفادة من الصندوق ونسبة الدعم حسب نوعية النشاط.

هـ-البرنامج الوطني للتشجير:

يمول هذا البرنامج بواسطة الميزانية القطاعية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث من اهم أولوياته الاهتمام بالتشجير بمختلف انواعه مثمر وغير مثمر قصد حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاح الجزائري وتوفير مناصب شغل والحد من مشكلة البطالة[1].

المطلب الثاني: سياسة التجديد الريفي والفلاحي 2008

في هذه المرحلة تواصلت وتكثفت جهود الدولة من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والوصول به الى مستويات عليا حيث اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة إجراءات وتدابير قصد الوصول لهذا الهدف، حيث في سنة 2008 الغي منصب الوزير المنتدب المعتمد سابقا ليتم دمج مهامه مع مهام وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهو ما أضاف معايير تنفيذية جديدة في القطاع من خلال قانون التجديد الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 اوت 2008 والذي حدد فيه اهم محاور التنمية المستدامة للفلاحة وحدد أسس سياسة التجديد الريفي والتجديد الفلاحي.

هذه السياسة القائمة بالأساس على قانون الزراعة التوجيهي الهادف الى دمج الزراعة الوطنية في المساهمة في تحسين الامن الغذائي للبلاد والوصول الى تنمية مستدامة حيث تتمثل اهداف هذه السياسة فيما يلي:

- التحسين الدائم للأمن الغذائي
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية

ويمكن تلخيص مضامين هذه السياسة فيمايلي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع نفسه، ص77.

1 **التجديد الريفي:** هو مجموع الإجراءات والتدابير الهادفة الى الوصول الى تنمية مستدامة للأقاليم الريفية والتي انبثقت من البرنامج الولائي للتنمية الريفية المتكاملة وتقوم سياسة التجديد الريفي على تحقيق الأهداف التالية:

- الاهتمام أكثر بسكان الأرياف.
- حماية التراث الريف.
- حماية الموارد الطبيعية وتنميتها.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل[1].

2-**التجديد الفلاحي:** يهتم بالبعد الاقتصادي واحصاءات ومردود القطاع لضمان الامن الغذائي الدائم للبلاد حيث يهدف الى تحسين قدرات الإنتاج وزيادة المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية وحماية مداخيل الفلاحين والاسعار من خلال نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وعليه فالتجديد الفلاحي يعمل على عصرنة الإنتاج في المستثمرات الفلاحية قصد الوصول بالقطاع الفلاحي الى تحقيق ارقام غير مسبوقة في القطاع من الناحية الإنتاجية الكمية والنوعية[2].

وفي هذا الإطار أبرز بيان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ان الموارد الموجهة على وجه الخصوص الى تعزيز الزراعات الاستراتيجية وضبط المنتجات الزراعية وترقية روح المبادرة وأيضا حماية وتثمين الموارد الطبيعية وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي وكذلك عصرنة المناطق الريفية وحماية الممتلكات بالإضافة الى تدعيم صغار المستثمرين عن طريق تخصيص صندوق مالي خاص بدعم مختلف الفاعلين لتمكينهم من تحسين مداخيلهم.[3]

[1] فضيل ابراهيم مزاري، "سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر". مجلة بحوث ودراسات، العدد 06، 2016، ص 12- 13.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] فوزية غربي، مرجع سابق، ص:146.

المطلب الثالث: السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر

ان الدولة الجزائرية مثلها مثل الدول السائرة في طريق النمو مطالبة بتحسن أدائها بسبب ما تطلبه المقتضيات الجارية ، فهي مرغمة على التكيف مع النظام الجديد من جهة و مواجهة التحديات و الرهانات التي جاءت بها العولمة من جهة ثانية، و إن أ رادت البقاء و الاستمرار فعليها اتباع معايير المنافسة القائمة على الكفاءة و الفعالية و النوعية، و في نفس الوقت هي مطالبة بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي العام المستديم و ضمان ديمومته خاصة التطورات الطارئة على العلاقات الاقتصادية في العالم لتجنب اقتصادها من التعرض إلى الاضرار أو على الأقل تخففها ، ولهذا ينبغي بذل كل ما بوسعها لضمان استمرار مكانتها في المنافسة و لتتمكن من تحقيق التبادل وفق مبادئ السوق.[1]

لكن فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي والذي هو محور دراستنا فالأمر مختلف إلى حد ما لأن لهذا القطاع خصوصياته. وعليه فإن اخضاعه لقانون السوق لتحقيق تطوره ليس وحده كفيلا بتحقيق تنميته، حتى في البلدان الرأسمالية التي تعتمد آليات السوق فقط لا تخضع القطاع الفلاحي لهذا المنطق بل تعمل على توجبه انتاجه وحماية المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم.

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيستا لشعارات لا غير ونظرا لتحسن الوضع المالي للدولة فإنه تم وضع مخطط بقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث عملت الدولة على تدعيم الفلاحين من خلال تقديم قروض مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بدون فائدة، كما تقدم إعانات الفلاحين وهذا في النشاطات التالية:[2]

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع الفلاحي.
- تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.

[1] نوال ح ، مرجع سابق.

[2] سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص: 08.

- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.

وقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر وتعاني من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجاتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا. ولابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف. وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم. ويسعى المخطط المذكور أعلاه في نفس الوقت إلى التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه، ولتحقيق ذلك تم وضع تسعة برامج وهي كمايلي:

1- البرامج الموجهة لعصرنة المستثمرات الفلاحية و لتربية المواشي:

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج التشغيل الريفي.
- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج تنمية الصحراء.

هذا وقد جاء المخطط لتحقيق 3 مهام أساسية هي[1]:

1-تحقيق الامن الغذائي

2-ادماج الفلاحة الجزائرية في الاقتصاد الدولي وفتحها على الأسواق الخارجية

3-تنمية المنتوجات الفلاحية من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم اكثر في العوائق الطبيعية مناخ-تربة.[2]

1 سلطانة كتفي، المرجع نفسه، ص، 8.

[2] المرجع نفسه، ص، 9.

فقبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت الأهداف قصيرة المدى ومرتبطة بفترة البرنامج والمخطط الذي وضعتها السلطات، ومع خوصصة القطاع الفلاحي فإن أهداف الدولة انصبت على تحرير القدرات الفردية الخاصة المهمشة وحتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية الشاملة، لهذا جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك تلك الثغرات الموجودة بوضعه مجموعة من الأهداف التي يمكن ضبطها كمايلي:

1-التحسين الدائم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.

2-الاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

3-ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها.

4-حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه.

5-تحسبن مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.[1]

[1] نور محمد لمين،" دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان تخصص: تسيير المالية العامة،2012/2011)، ص123.

خلاصة الفـصل الثاني:

ان القطـاع الفلاحـي فـي الجزائـر مـر بعـدة مراحـل تاريخيـة سـاهمت فـي تبلـور شـكله الحـالي ابتـداء بالمرحلـة الاسـتعمارية، مـرورا الـى تنظـيم الأوضـاع بعـد الاسـتقلال وتجـاوز مـا خلفتـه حـرب التحريـر مـن دمـار علـى مختلـف الأصـعدة وصـولا الـى الإصـلاحات المختلفـة ابتـداء مـن سـنة 1990 هـذا مـا جعـل الحكومـة الجزائريـة تفكـر جـديا وتسـعى جاهـدة للصـول قـدر الإمكـان لتحقيـق التنميـة الوطنيـة فـي مختلـف المجـالات فـي وقـت قياسـي فتبنـت وعلـى فتـرات مختلفـة جملـة مـن الاتجاهـات السياسـية حسـب الأوضـاع الراهنـة لكـل فتـرة وحسـب الحكومـة الحاكمـة لكـل فتـرة ، وهـذا مـا انعكـس علـى القطـاع الفلاحـي الجزائـري حيـث تـم اتبـاع بـرامج ومخططـات تنمويـة للنهـوض بالقطـاع وهـذا مـا حـدث بشـكل اكثـر جديـة ابتـداء مـن سـنة 2000 بحكـم خـروج الجزائـر مـن عنـق العشـرية الأليمـة مـن جهـة وكـذا ضـرورة إيجـاد مصـدر اخـر للـدخل الـوطني يعـوض المصـدر الطاقوي على المدى البعيد .

الفصل الثالث :السياسة الفلاحية وأثرها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الـــــــــــوادي

المبحث الأول :البطاقة التقنية لولاية الوادي.

المطلب الأول: التعريف بالولاية

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

المبحث الثاني: اهم البرامج الفلاحية التي استفادة منها الولاية 2017/2000

المطلب الأول: العقار الفلاحي

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي

المبحث الثالث :مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في الوادي

المطلب الأول: الإنجازات الفلاحية للولاية

المطلب الثاني: افاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية في الولاية

تمهيـــد

ان السياسـات الفلاحيـة والبـرامج التنمويـة التـي تبنتهـا الدولـة الجزائريـة خاصـة فـي العشـريتين الأخيـرتين دليـل علـى الأهميـة البالغـة التـي اولتهـا للقطـاع الفلاحـي معتبـرة إيـاه قطـاع اسـتراتيجي مـن شـانه تحقيـق التنميـة الشـاملة، وبـالنظر للإمكانـات لفلاحيـة والمسـاحات الشاسـعة القابلـة للاستصـلاح التـي يزخـر بهـا الجنـوب الجزائـري وولايـة الـوادي خاصـة، فقـد اسـتفادت هـذه الأخيـرة مـن بـرامج مـن شـانها مسـاعدة وتشـجيع الاستصـلاح الفلاحي في الولاية.

وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول :البطاقة التقنية لولاية الوادي.

المبحث الثاني: اهم البرامج الفلاحية التي استفادت منها الولاية 2017/2000.

المبحث الثالث :مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في الوادي.

المبحث الأول: البطاقة التقنية لولاية الوادي

ان ولايـة الـوادي تعتبـر أحـد اهـم ولايـات الجنـوب الجزائـري نظـرا لعـدة اعتبـارات كـالموقع الاسـتراتيجي، المسـاحة الشاسـعة، الإمكانيـات الاقتصـادية والسـياحية والفلاحيـة ممـا جعلهـا وجهـة للمسـتثمرين مـن داخـل الـوطن وخارجـه، هـذا مـا دفـع بالحكومـة الجزائريـة لاسـتغلال هـذه الإمكانيـات قـدر الإمكـان مـن خـلال مجموعـة كبيـرة مـن البـرامج، الإجـراءات والتدابير القانونية والمالية.

المطلب الأول: معلومات عامة حول الولاية

أولا: حـــــــــدود الولاية

ولايـة الـوادي، هـي ولايـة جزائريـة انبثقـت عـن التقسـيم الإداري لعـام 1984. وتنقسـم إلـى منطقتـين ذات أصـول عرقيـة مختلفـة منطقـة وادي سـوف ومنطقـة وادي ريـغ، عاصـمة الولايـة هـي مدينـة الـوادي وهـي تعـرف بمدينـة الألـف قبـة وقبـة، ولايـة كمـا تعـرف أيضـا بعاصمة الرمال الذهبية.)

تشـتهر هـذه الولايـة بإنتـاج التمـور وخاصـة مـن نـوع دقلـة نـور والرطـب أو مـا يـدعى بـالمنقر. كمـا يعتبـر الزيتـون والبطاطـا تجربـة ناجحـة فـي تنويـع المحاصـيل الفلاحيـة العاليـة الجـودة بالمنطقـة، إذ أنهـا تجلـب المسـتثمرين الأجانـب مـن الـدول العربيـة (الإمـارات العربيـة المتحدة، المملكة العربية السعودية) والدول الأوربية (فرنسا، ألمانيا، الدنمارك).[1]

وتتربـع ولايـة الـوادي علـى مسـاحة تقـدر بحـوالي 44586،80 كلـم أي 1،87 بالمئـة مـن المساحة الاجمالية للتراب الوطني اما حدودها فهي كما يلي:

- ولاية تبسة من الشمال الشرقي
- ولاية خنشلة من الشمال
- ولاية بسكرة من الشمال الغربي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا 2016 ولاية الوادي، جويلية 2017 ، ص 4.

- ولاية الجلفة من الغرب
- ولاية ورقلة من الجنوب والغرب
- الجمهورية التونسية من الشرق بحدود برية على مسافة 260 كلم[1]

وتتقسم ولاية الوادي إداريا الى 30 بلدية و12 دائرة موزعة على تراب الولاية كما يبينه الجدول التالي:

Daïras	Communes	المساحة كلم² Superficie Km²	البلديات	الدوائر
El-Oued	El-Oued	77,20	الـــوادي	الـــوادي
	Kouinine	116	كوينيـــن	
Reguiba	Reguiba	1.965,60	الرقيبـــة	الرقيبـــة
	Hamraia	2.444	الحمرايـــه	
Guemar	Guemar	1.264,40	قمـــــار	قمـــــار
	Taghzout	539,20	تـغـــزوت	
	Ouermes	442,80	ورمـــــاس	
Debila	Debila	78	الدبيلـــــه	الدبيلـــــه
	H. Abdelkrim	58	ح/ عبد الكريم	
H. Khelifa	H. Khelifa	1.112	حاسي خليفه	حاسي خليفه
	Trifaoui	474	الطريفاوي	
Magrane	Magrane	618	المقـــرن	المقـــرن
	S. Aoun	480	سيدي عـون	
Robbah	Robbah	499,20	الربـــاح	الربـــاح
	Nakhla	700	النخلـــه	
	El-Ogla	1.352	العقلـــه	
Bayadha	Bayadha	138,80	البياضـــه	البياضـــه
T. Larbi	T. Larbi	1.110	الطالب العربي	الطالب العربي
	B. Guecha	2.646	بن قشـــه	
	D. El-Ma	17.813,60	دوار الماء	
M. Ouensa	M. Ouensa	1.111,20	ميه ونســـه	ميه ونســـه
	O. El-Alenda	712	وادي العلنده	
El Meghaier	El Meghaier	1.532	المغيـــر	المغيـــر
	S. Khellil	840	سيدي خليل	
	Still	904,8	اسطيـــل	
	O. Touyour	2116	ام الطيـــور	
Djamaa	Djamaa	780	جامعـــه	جامعـــه
	S. Amrane	552	سيدي عمران	
	M'Rara	1.132	المـــراره	
	Tendla	978	تنـــدلـه	
Total Wilaya		44.586,80	مجمـــوع الولاية	

جدول رقم (1) يبين توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر مع مساحة كل بلدية

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2016

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، المرجع نفسه، ص 4.

ثانيا: تضاريس الولاية

تنقسم تضاريس ولاية الوادي الى ثلاث مناطق هي كمايلي:

1-**منطقة سوف:** وهي المنطقة الرملية تغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية

2-**العرق:** وهي منطقة صحراوية رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 4/3 من مساحة الولاية وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب 80 الى 120 متر والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

3-**منطقة وادي ريغ:** وهي نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد من الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية الى جنوبها وتضم كل من دائرتي جامعة ولمغير، وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة تمتد حتى حدود ولاية ورقلة كما تتواجد بها بعض الاودية.

4-**منطقة المنخفضات:** وتسمى منطقة الشطوط **في** الناحية الشمالية **من الولاية** وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين 10-40 متر ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق لوطني 48 ببلديتي الحمراية وسطيل. [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، المرجع نفسه: ص5.

ثالثا: مناخ الولاية:

تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد وصيفه الحار وسقوط امطار ضعيف جدا حيث بلغ مجموع التساقط سنة 206 مثلا 34 ملم، اما درجات الحرارة عموما فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا الى 40 درجة وتنخفض في فصل الشتاء لتصل الى 5 درجات.[1]

متوسط قوة الرياح (م/ث) Vitesse du Vent (m/s)	معدل الرطوبة (%) Taux d'Humidité	مجموع تساقط الأمطار(ملم) Totale de la précipitation (mm)	متوسط درجة الحرارة (د.م) Température moyenne (C°)	خلال الشهر Durant le moi
2	56	0	13	Janvier جانفي
2	49	0	15	Février فيفري
3	39	5	17	Mars مارس
3	41	2	23	Avril افريل
3	33	0	28	Mai مأي
3	32	0	32	Juin جوان
3	28	0	34	Juillet جويلية
3	32	0	33	Aout أوت
3	48	24	29	Septembre سبتمبر
2	48	1	26	Octobre اكتوبر
2	56	1	17	Novembre نوفمبر
2	69	1	13	Décembre ديسمبر
2.58	**44,25**	**34**	**23,33**	**خلال السنة Durant l'année**

جدول رقم (02): مؤشرات مناخية لسنة 2016

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2016

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، المرجع نفسه، ص5.

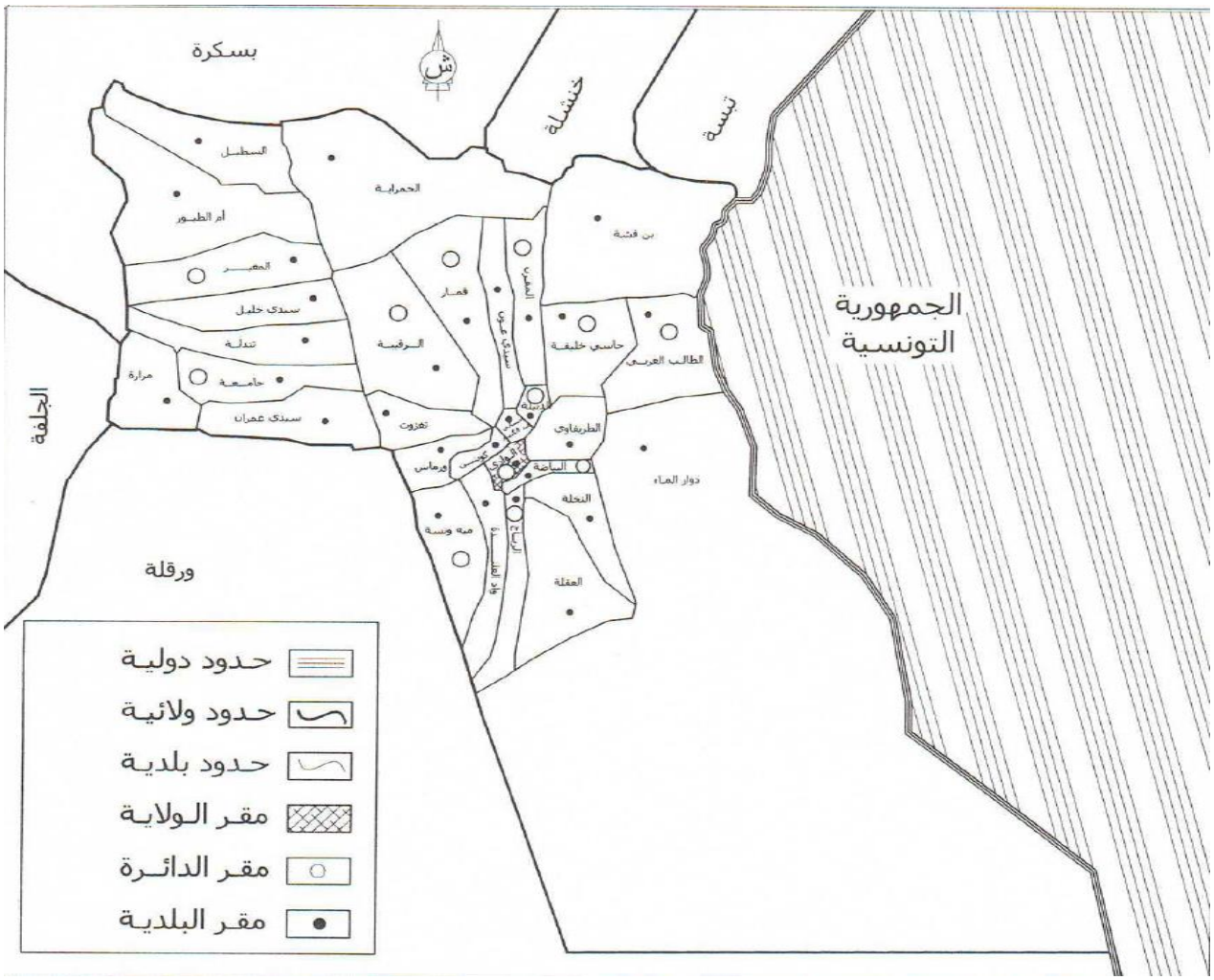

الشكل رقم(01) خريطة لـولاية الوادي تبين حدود الـولاية واهم المقرات الإدارية فيه

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي2016

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي من الولايات ذات المساحة الشاسعة نسبيا مقارنة مع ولايات مجاورة اذ تتربع ولاية على مساحة اجمالية قدرها 4.458.680 هكتار، تتضمن مساحة فلاحية شاسعة ومعتبرة تقدر ب 1.768.900 هكتار منها 100.000 هكتار مساحة مستغلة زراعيا و1410.000 هكتار من المراعي بالإضافة الى 258.900 هكتار من الأراضي الغير منتجة وفق ما يبينه الجدول التالي:

Commune	المساحة الصالحة للحرث SURFACES AGRICOLES UTILES (SAU)	المراعي PACAGES ET PARCOURS	TERRES IMPRODUCTIVES	المساحة الاجمالية الفلاحية SURFACES AGRICOLES TOTALES (SAT)
Unité	ha	ha	ha	ha
1- EL-OUED	1,390	0	1,210	**2,600**
2- ROBBAH	1,180	10,011	12,009	**23,200**
3- OUED-ALANDA	1,440	29,198	5,962	**36,600**
4- BAYADA	880	0	5,220	**6,100**
5- NAKHLA	1,080	20,634	3,286	**25,000**
6- GUEMAR	5,470	14,265	2,265	**22,000**
7- KOUININE	730	0	2,170	**2,900**
8- REGUIBA	8,560	25,490	6,850	**40,900**
9- HAMRAIA	1,180	54,390	4,930	**60,500**
10- TAGHZOUT	3,570	0	2,830	**6,400**
11- DEBILA	2,070	0	2,230	**4,300**
12- H, ABDELKRIM	1,570	0	2,130	**3,700**
13- HASSI KHALIFA	11,700	52,500	25,800	**90,000**
14- TALEB LARBI	830	106,580	2,890	**110,300**
15- DOUAR EL-MAA	510	215,050	46,840	**262,400**
16- SIDI AOUN	2,970	1,660	6,070	**10,700**
17- TRIFAOUI	7,430	1,570	13,300	**22,300**
18- MAGRENE	5,030	3,569	6,301	**14,900**
19- BEN GUECHA	7,800	168,490	17,510	**193,800**
20- OUERMES	6,250	0	8,050	**14,300**
21- STILL	1,080	58,932	20,488	**80,500**
22- M'RARA	890	63,550	4,760	**69,200**
23- SIDI KHALIL	1,690	64,018	3,292	**69,000**
24- TENDLA	2,060	57,290	5,050	**64,400**
25- OGLA	600	44,944	6,256	**51,800**
26- MIH OUENSA	1,930	36,309	4,961	**43,200**
27- EL -MEGUAIER	7,520	122,600	14,080	**144,200**
28- DJAMAA	5,660	37,120	7,820	**50,600**
29- OUM TIOUR	1,880	186,000	11,220	**199,100**
30- SIDI AMRANE	5,050	35,830	3,120	**44,000**
TOTAL WILAYA	**100,000**	**1,410,000**	**258,900**	**1,768,900**

جدول رقم(3) يوضح تقسيم الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط في كل بلدية

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

المساحة (الهكتار) *Superficie (Ha)*	*Répartition des Terrés* توزيع الأراضـي		
47 207	المزروعات العشبية *Cultures herbacees*	الأراضي المحروثة *Terres labourées*	الأراضي المستغلة في الفلاحة *Superficie Agricole Utile*
6 566	أراضي مستريحة *Jachères*		
220	زراعة الكروم *Vignobles*	أراضي المزروعات الدائمة *Terres de cultures permanentes*	
812	غراسة الأشجار المثمرة *Plantation d'arbres fruitiers*		
25	الحمضيـات *Agrumes*		
3 100	الزيتـــون *Oliviers*		
37 070	غراسة النخيل *Phoeniciculture*		
95 000 88 434	مجموع الأراضـي الصالحة للفلاحـة ..... (1) *Superficie Agricole Utile (S.A.U)* ـمنها أراضي مسقيـة *Dont S.A.U Irriguée*		
1 410 000	أراضي رعوية وممرات ..... (2) *Pacages et Parcours*		
214 600	الأراضـي الفلاحيـة غير المنتجـة .....(3) *Terres agricoles improductives*		
1 719 600	مجمـوع الأراضـي الفلاحيـة ..... (3+2+1) = 4 *Total des terres agricoles*		
2 738 666	الأراضـي غير المنتجـة وغير المستعملـة من طرف الفلاحـة ..... (5) *Terres improductives non affectées à l'agriculture*		
4 458 680	**المساحة الإجماليـة للولايـة ..... 6 = (5+4)** ***Superficie Totale de la Wilaya***		

جدول رقم(4): يبين توزيع الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي 2016

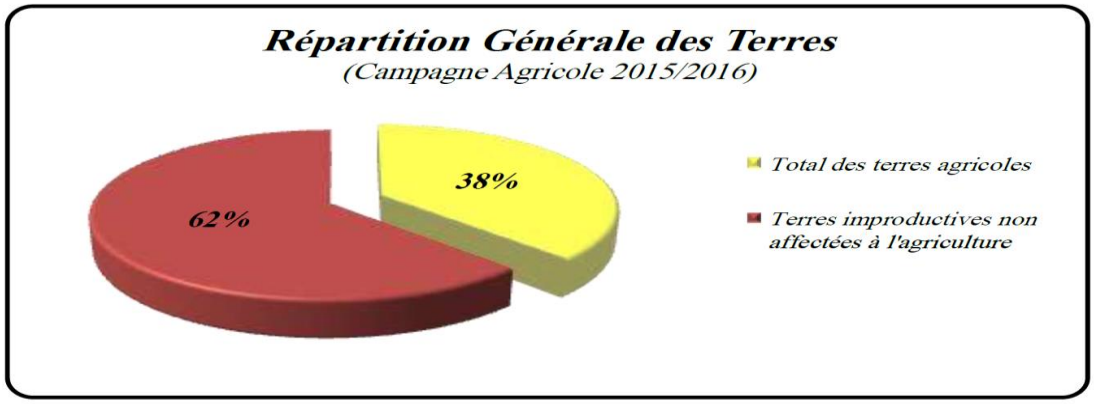

الشكل رقم (02) التقسيم العام للأراضي في ولاية الوادي

المصدر: مونوغرافيا ولاية الوادي.

المبحث الثاني: اهم البرامج الفلاحية التي استفادة منها الولاية 2017/2000

لقد استفادة ولاية الوادي من مجموعة من البرامج التنموية الفلاحية نظرا لما تزخر به الولاية من إمكانيات معتبرة قد تمكنها من التربع على عرش مجمل الإنتاج الفلاحي الجزائري، وعليه قام النظام السياسي الجزائري بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات والتدابير القانونية والمالية لتحقيق ذلك، نظرا للدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي يمكن ان يكون بديلا لقطاع الطاقة والصناعة.

المطلب الأول: العقار الفلاحي

استفاد القطاع الفلاحي في الفترة بين 2017/2000 من برامج تنموية هامة تهدف الى التكفل بانشغالات القطاع وكذا من اجل:

- توسيع المساحة المستغلة.
- حماية وإعادة الاعتبار للثروة الفلاحية الموجودة.
- تحسين ورفع الإنتاج الفلاحي.
- تحسين مدخول الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم.

-واهم هذه البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في ولاية الوادي نذكر:

أولا: برامج الامتياز الفلاحي وفق المرسوم التنفيذي 483/97 المؤرخ في 1997/12/15

حددت معالم هذه الفترة وفق المرسوم التنفيذي 483/97 المؤرخ في 1997/12/15 حيث تميزت هذا البرنامج بان الدولة يقع على عاتقها انشاء الامتياز الفلاحي إنجازا تما ومن كل النواحي التي تشتمل على المسالك الفلاحية والتهيئة والكهرباء الفلاحية وحتى زراعة النخيل[1]

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 03 ماي2018 وعلى الساعة 14:30.

واشجار الزيتون ومنح هذا الامتياز للمستفيدين وفق عمليات انتقاء محددة حيث تم انشاء ما مجموعه 33 محيطا فلاحيا كامل الإنجاز موزعة على مساحة قدرها 8702 هكتار لصالح 1370 مستفيد. **وقد** استفادة الولاية في هاته الفترة من 15 عملية بغلاف مالي قدره 4.890.465.000,00 دج.[1]

وتم تقسيم هذه المحيطات على حسب المساحة الفلاحية لكل بلدية وكذى مجموع طلبات الحيازة في كل بلدية ووفق لجان بلدية تحدد بطاقات الاقتناء وفق معايير مدروسة والجدول التالي يبين مجموع هذه المحيطات المنجزة في هذه المرحلة:

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، المرجع نفسه.

الرقم	البلدية	اسم المحيط	المساحة	عدد المستفيدين	شهادات الانتقاء الممنوحة	عقود الامتياز الممنوحة	المساحة المستصلحة	العدد
1	الطالب العربي	الزويرات	250	68	38	13	69	68
2	الحمراية	برج لمقيبرة	160	40	40	34	160	40
3	الطريفاوي	لخبينات	100	25	5	0	36	22
4	كوينين	النعيمة	100	25	0	0	80	20
5	حساني ع ك	الزقب	50	12	12	0	40	12
6	تغزوت	بقوزة 01	100	25	23	16	45	25
7	العقلة	السطح	50	12	10	0	35	12
8	النخلة	الغزالة	100	25	19	13	50	25
9	دوار الماء	100هكتار	100	20	20	1	62	20
10	الرقيبة	تيلوفة	100	20	18	18	100	20
11	الحمراية	السطح	160	40	38	22	160	40
12		مقيبرة02	80	20	19	17	80	20
13	الطريفاوي	صحن الاسود	160	32	19	0	100	32
14		ميه جبر	100	25	10	0	80	20
15	ورماس	شوشة ح 01	100	20	16	0	80	16
16		شوشة ح 02	100	20	15	0	75	15
17	البياضة	العراعير	100	20	20	15	82	20
18	سيدي عون	صحن الحلفاء	160	40	40	23	80	40
19	الوادي	وزيتن	200	50	0	0	160	46
20	دوار الماء	بوشفرة	2620	م. رعوي	0	0	0	0
21	جامعة	المالحة	432	108	108	0	270	80
22	النخلة	صحن –ع	160	38	27	0	100	38
23	الدبيلة	20 أوت	100	25	25	0	90	25
24	المغير	البرقاجية	120	30	30	0	60	25
المجموع			**5702**	**740**	**552**	**172**	**2094**	**681**

الرقم	البلدية	المحيط	المساحة (هـ)	عدد المستفيدين	عدد شهادات الانتقاء الممنوحة	عدد عقود الامتياز الممنوحة	المساحة المستصلحة	العدد
1	قمار	لمهنية	100	33	0	0	0	0
2	المقرن	القطاي	100	33	32	0	40	32
3	تغزوت	بقوزة02	100	33	33	26	44	33
4	أميه ونسه	الشوشة	100	33	33	0	0	0
5	وادي العلندة	الزملة	600	200	0	0	5	3
6	سيدي خليل	مساكة الغربية	500	250	250	127	0	
7	أم الطيور	البعاج	500	250	218	0	3.6	3
8	سيدي -ع	الطرفة	500	250	175	0	0	0
9	سيدي عون	م. فرحات	500	166	77	61	0	0
المجمـــوع			**3000**	**1248**	**818**	**214**	**92.6**	**71**

المجموع	**8702**	**1988**	**1370**	**386**	**2186.6**	**752**

جدول رقم (5) يبين مجموع المحيطات الفلاحية المنجزة ضمن برنامج الامتياز الفلاحي موزعة حسب كل بلدية

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي

ومن بين اهم الإنجازات المحققة في هذه الفترة نذكر ما يلي[1]:

- انجاز 239 كلم مسالك الفلاحية (لصالح 7170 فلاح 21000 هكتار)
- انجاز 212 كلم كهرباء الفلاحية (لصالح 2500 فلاح 7420 هكتار)
- انشاء 24 محيط امتياز بمساحة 8702 لفائدة 740 مستفيد
- كهربة وتجهيز 44 بئر للسقي (لسقي 1320 هكتار)
- انجاز وتجهيز 12 بئر رعوي (44000 راس ماشية)

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، مرجع سابق.

- انجاز محميات رعوية على مساحة 38000 هـ (90000 راس ماشية
- إعادة الاعتبار لشبكة صرف على مسافة 107 كلم (لصالح 4200 فلاح 8500 هكتار)
- إعادة الاعتبار لشبكة السقي على مسافة 25 كلم +06 محيطات
- انجاز مخزن لتجميع الحبوب ببن قشة.
- انقاذ 249 غوط من صعود المياه (25000 نخلة منتجة)
- معالجة 2,500,000 نخلة و206,636 راس ماشية

من خلال ما ذكر من احصائيات وإنجازات في هذه الفترة من الملاحظ ان الدولة الجزائرية بذلت مجهودات جبارة خاصة في هذه الفترة بل واعتبرتها المرحلة والفترة القاعدية لإنشاء قاعدة فلاحية تنموية ترقى الى طموحات كبرى من قبل مسيري القطاع وتلبي كل حاجيات القطاع وكذى المواطن قصد الوصول الى تنمية وطنية ومحلية

ثانيا: برنامج 2009/2005:

يدخل هذا البرنامج ضمن **البرنامج الوطني لتنمية مناطق الجنوب وكذا البرنامج القطاعي** الذي يركز على الضرورة الملحة لتثمين واستغلال الطاقات الفلاحية الاستراتيجية الموجودة في الجنوب الجزائري نظرا للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها هذه المناطق باعتبارها ذات مساحات شاسعة وقابلة للاستصلاح الفلاحي، وقد استفادة ولاية الوادي في هذا الإطار من 13 عملية تنموية بمبلغ 1.365.500.000.00 استهلك منه 1.196.986.000 دج[1] حيث تم من خلال هذه العملية انجاز:

- ✓ مسالك فلاحية 214.5. كلم (لصالح 6400 فلاح 19000 هكتار).
- ✓ شبكة الكهرباء الفلاحية 142.كلم (لصالح 1660 فلاح 4900 هكتار).
- ✓ انجاز آبار تعويضية للسقي 23. بئر (لسقي 700 هكتار).
- ✓ تجهيز وربط آبار فلاحية للسقي 28بئر (لسقي 840 هكتار).
- ✓ فتح شبكة صرف المياه الثانوية 134.كلم(10700 هكتار).
- ✓ اعادة الاعتبار لشبكة صرف المياه الثانوية 190.5 كلم (15000 هكتار).

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، المرجع نفسه.

✓ انجاز 01 قسم فرعي فلاحي + 01 مخبر بيطري +01 مركز تطوير تربية الإبل.[1]

ثالثا: محيطات الامتياز الفلاحي المنشأة في إطار المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23 المتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

حيث وبالنظر للقفزة النوعية في المجال الفلاحي والتي تم تحقيقها ضمن البرنامجين السابقين صار من الضروري ادراج جملة قوانين تنظيمية خاصة بمنطقة دون غيرها حسبما تقتضيه معطيات تلك المنطقة وهذا ما اتى به وبخصوصه المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23 الذي اتى خصيصا لولايات الجنوب التالية:

ادرار، الاغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، تندوف، اليزي، غرداية وولاية الوادي حيث اتى لتعزيز وتسهيل عملية الحصول على العقار الفلاحي في إطار الاستصلاح خاصة في الولايات سابقة الذكر، باعتبار هذه العملية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام السلطات العمومية لتلك الولايات، خاصة بعد النجاح الذي حققته البرامج السابقة من 2000 والى غاية 2009 ومن بين اهم ما تطرق اليه هذا المنشور نذكر ما يلي[2]:

أولا: التعجيل بوتيرة إنجاز البرنامج الممولة من الدولة: حيث نص المنشور الوزاري على ضرورة التعجيل بانتقاء المساحات المخصصة للاستصلاح وحث كل جهة بتطبيق أوامر المنشور كل حسب اختصاصه كما تطرق الى وضعية المساحات الموجهة لكبار المستثمرين.

ثانيا: تنصيب المستفيدين بالامتياز: تحديد الكيفية القانونية لانتقاء المتعاملين المعتمدين من طرف لجان الدوائر التي تشرف بصفة مباشرة على انتقاء طلبات الاستصلاح من الراغبين بالاستفادة من الامتياز، بالإضافة الى ان المنشور نوه على ضرورة توجيه المستفيدين بالامتياز ومرافقتهم حتى تكتمل إجراءات منح سندات الامتياز وكذى منح القروض الاستثمارية.

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 08 ماي2018 وعلى الساعة 10:15.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. "المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23".

ثالثا: مرافقة المستفيدين بالامتياز على صعيد التكوين: حيث كلف مسؤولو التكوين الفلاحي وبالتنسيق مع مديريات المصالح الفلاحية بوضع برامج تكوينية مناسبة وتهيئة الظروف لاستقبال المستفيدين من الامتياز، كذلك شدد على مراكز التكوين المهني للشراكة لتطوير التكوين في الشعب المرتبطة بالفلاحة والتنمية الريفية.

رابعا: مرافقة المستفيدين بالامتياز إلى غاية بلوغ مرحلة الإنتاج: وتتمثل هذه المرافقة وفق ما نص عليه المنشور الوزاري في التموين بالمدخلات، والاقتناء المحتمل للآلات الفلاحية، إلى جانب التأطير التقني من اجل احترام المسارات التقنية للإنتاج وكل عمل اخر يشجع على إنجاح العملية بالإضافة الى تسهيلات في منح قرض التحدي وتمديد اجال تسديده. [1]

-كل هذا كان لغرض تحقيق استغلال أكبر مساحة زراعية ممكنة نظرا للطلبات الكبيرة للاستصلاح خاصة من ولايتي بسكرة والوادي وما حققته هاتين الولايتين من نجاحات فلاحية معتبرة اذ انهما في سنة 2012 ساهمتا بنسبة 18.3بالمئة من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني وعليه وضعت الحكومة تصورا بانه قد يصل الى 30 بالمئة بعد تنفيذ احكام هذا المنشور وفي أقرب الآجال.

وفي هذا السياق استفادة ولاية الوادي من 24 عملية تنموية بغلاف مالي قدر ب 5.628.238.000 دج حيث تم تسجيل الإنجازات التالية[2]:

- ✓ مسالك فلاحية على طول 498 كلم.
- ✓ شبكة الكهرباء الفلاحية بامتداد 208 كلم.
- ✓ انجاز آبار تعويضية للسقي حيث تم انشاء 03 آبار.
- ✓ تجهيز وربط آبار فلاحية للسقي انشاء 08 ابار.
- ✓ اعادة الاعتبار لشبكة صرف المياه الثانوية الخاصة بالسقي على امتداد 230 كلم.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 10 ماي2018 وعلى الساعة 14:30.

✓ انجاز 08 اقسام فرعية فلاحية وتجهيزها.[1]

رابعا: البرنامج الجاري2017:

حددت معالم هذا البرنامج وفق المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 2017/12/14 حيث يهدف هذا المنشور الى تحديد احكام الاستفادة من العقار الفلاحي المخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل تكييف شروط وإجراءات الاستفادة من العقار الفلاحي المخصص للاستثمار واعادة ضبطها وفق متطلبات الانفتاح واللامركزية والشفافية وقد عالج هذا المنشور النقاط التالية:

- تحديد دور لجنة تنشيط الاستثمار الفلاحي
- تحديد المحيطات موضوع الامتياز
- تحديد فئة الاستثمارات المؤهلة للاستفادة حسب الوعاء العقاري الممنوح
- تنفيذ المشروع

وفي هذا السياق استفادة الولاية من عمليتين ضخمتين بغلافي مالي اجمالي يقدر ب 2.500.000.00 اما حالة هذا البرنامج فهي طور الإنجاز حيث تم تسجيل الى الان انجاز ما يلي:

- مسالك فلاحية على امتداد 500 كلم.
- كهرباء فلاحية على امتداد 342 كلم.[2]

[1] مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

الإطار القانوني	عدد المحيطات	المساحة الموزعة	عدد شهادات الانتقاء	عدد العقود المحررة
برنامج الاشغال الكبرى	08	340	128	01
المرسوم التنفيذي 483/97 المؤرخ في 1997/12/15	33	8702	1370	386
المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23	117	43518	2346	1036
المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 2017/12/14	في طور انشاء المحيطات			

جدول رقم (6) يبين الأطر القانونية للعمليات التنموية في مجال العقار الفلاحي

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي

ان الدعم الفلاحي هو مجموعة من العمليات والبرامج التي تتكفل بها الدولة في سبيل مساعدة الفلاح وتوجيهه من اجل تمكينه من الوصول الى تحقيق سقف انتاجي وبالتالي التأثير بالإيجاب على القطاع الفلاحي وكذى التنمية المحلية والوطنية.

أولا: الدعم المالي

تتكفل الدولة بجملة من العمليات لدعم الفلاح والمستثمرة الفلاحية من شتى الجوانب وذلك في إطار مجموعة من البرامج التنموية الهادفة لتطوير القطاع الفلاحي بمختلف مجالاته وفي هذا الإطار نسجل الإنجازات التالية

- ✓ توسيع المساحة الزراعية المستصلحة من خلال فتح المزيد من المسالك الفلاحية وكذى إيصال الكهرباء الفلاحية بتسعيرة مدعمة خاصة بالفلاحين وفق فترات وساعات معينة.
- ✓ فتح شبكات صرف المياه الزائدة للسقي ومراقبتها باستمرار وبصفة دورية وفق جدول عمل محدد.

	العملية	الوحدة	المقومات الفيزيائية
1	المسالك الفلاحية	كلم	1057
2	الكهرباء الفلاحية	كلم	550
3	فتح شبكة الصرف (Drainage)	كلم	134
4	إعادة الاعتبار لشبكة الصرف	كلم	420
5	تجهيز و/او ربط بالكهرباء للآبار الفلاحية	بئر	66
6	انجاز أبار تعويضية	بئر	27
7	انجاز أقسام فرعية فلاحية	قسم	08

8	انجاز مخبر بيطري	وحدة	01
9	تجهيز اقسام فرعية فلاحية	قسم	07
10	انجاز مركز للتطوير الإبل	وحدة	01
11	انجاز وتجهيز آبار رعوي	بئر	142
12	انجاز محميات رعوية	هـ	38000
13	مكافحة البوفروة وسوسة التمر	وحدة/سنويا	2500000
14	حماية الصحة الحيوانية	راس/سنويا	206636

جدول رقم (7) يوضح اهم عمليات الدعم الفلاحي التي استفاد منه فلاحو القطاع بولاية الوادي

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي

ثانيا: الدعم التقني

الدعم التقني هو الدعم الذي يتم التكفل فيه بتوجيه الفلاح وارشاده تقنيا وفنيا من خلال مجموعة برامج ارشادية هادفة بدرجة أولى الى فتح افق جديدة في ذهنية الفلاح وتوسيع مجالات اختياراته الفلاحية وتمكينه من تحقيق الاستثمار الملائم له ووفق المعايير الفنية العالمية مما يزيد الإنتاج كما ونوعا بما ينعكس على التنمية المحلية والقومية بالإيجاب.

1-**الارشاد الفلاحي:** وهو نقل معلومات الى الفلاح عبر عدة وسائل ارشادية[1]

- الارشاد الجواري عن طريق مجموعة من النشاطات التي تقام في حدود الولاية وعلى مستوى البلدية التابع لها الفلاح.
- تنظيم أيام تحسيسية.
- زيارات ميدانية للفلاحين وتوجيههم.
- اقامت أيام تطبيقية فلاحية موجهة للفلاحين والمستثمرين الجدد.
- تنظيم ملتقيات فلاحية لمواكبة وعصرنة القطاع وإعطاء الفلاح أفكار جديدة.
- الارشاد الجماهيري ويتم عبر برامج الإذاعة والتلفزة والتظاهرات الفلاحية حيث يتم بث برنامج **ومضة ارشادية** كل صباح عبر اثير إذاعة سوف بالإضافة الى برنامج اسبوعي تحت مسمى **الرمال الخضراء** على نفس الاثير يوم الثلاثاء من كل اسبوع[2].

2-مراقبة الصحة النباتية: حيث يتم تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة النباتات وتوجيه الفلاح في حالة وجود أي خلل في المساحات المزروعة قصد تمكينه من تفادي الامراض والآفات والوصول بالمنتوج لأعلى سقف ممكن وبالتالي تحقيق كل مساحة زراعية للمنتوج المرجو الوصول اليه بالإضافة الى مراقبة المنتوجات الفلاحية اثناء البيع او التصدير

- مراقبة المنتوجات لفلاحية الموجهة للتصدير حيث ابتداء من جانفي الى غاية مارس 2018 تم مراقبة 6275 قنطار من البطاطس بالإضافة الى 9472 قنطار من التمور الموجهة للتصدير.
- حملات مختلفة لمكافحة امراض المنتوجات كحملة مكافحة افات التمور بوفروة وسوسة التمر حيث تم تسجيل معالجة مليون و200 ألف نخلة.
- حملات مكافحة حفار اوراق الطماطم والقوارض.

[1] مقابلة مع السيد: سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمدرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 10 ماي 2018 وعلى الساعة 15:15.

[2] المرجع نفسه.

- انشاء فرق مشتركة بين مديريتي الفلاحة والتجارة لمراقبة المبيدات الفلاحية عند البائعين المعتمدين ومراقبة البذور.
- إقامة عمليات تحسيسية في المراكز الحدودية ونقاط العبور لمنع الامراض من الدخول من دول مجاورة ونشر ملصقات توضيحية.[1]

3-مراقبة الصحة الحيوانية:

يقع على عاتق الدولة انشاء لجان بيطرية متخصصة هدفها الأساسي مراقبة ومعالجة المنتوج الغذائي قصد حماية المستهلك من جهة والحفاظ على الصحة الحيوانية والمنتوج من جهة حيث تم القيام بالإجراءات التالية:

- ✓ القيام بعمليات التلقيح المستمرة والدورية
- ✓ الاشراف على تربية الدواجن
- ✓ مراقبة اللحوم البيضاء والحمراء
- ✓ الاشراف على الملابن
- ✓ القيام بنشاطات رقابة بالشراكة مع مديرية الصحة ومدرية التجارة لمراقبة تدفق الإنتاج في الأسواق واحصاء المنتوج والتأكد من سلامته على المستهلك[2]

حيث تم تسجيل نشاطات مراقبة الصحة الحيوانية في سنة 2017 كمايلي:

عمليات التلقيح في سنة 2017:

- مرض الجذري عند الأغنام 252534 راس.
- مرض الحمى المالطية عند المجترات الصغيرة 56636 راس.
- مرض الحمى القلاعية عند الابقار 8821 راس.
- مرض الكلب عند الابقار 1900 راس[3].

عمليات المراقبة الصحية لسنة 2017:

[1] مقابلة مع السيد: سالم بكاري، المرجع نفسه.

[2] مقابلة مع السيد: سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمدرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 13 ماي 2018 وعلى الساعة 10:15

[3] مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

الـــــــــوحدة	العدد
الـــــــــدواجـــــــن	
دجاج اللحم	67
دجاج البيض	49
مؤسسات تحضين البيض	02
تربية السمان	02
تربيـــــــة الابقـــــــــار	
مستثمرة لتربية الابقار	02
منشاة تربية الابقار	05
منشئات تربية المجترات الصغيرة	
عدد المنشآت الموجودة	05
تربـــــــــــية النحل	
عدد المربين	19
عدد الصناديق	432
اللحـــــــــوم الحمراء	
عدد المذابح	01
عدد المسالخ	05
اللحوم البيضاء	
عدد المذابح	02
عدد المسالخ	01
الملابن	
عدد الملابن	03
عدد شاحنات تجميع الحليب	01
غرف التبريد	
عدد الغرف 42	

جدول رقم (08):

يبين تعداد المنشآت الفلاحية المدرجة بصفة رسمية ضمن مصالح مديرية الفلاحة لولاية الوادي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات متحصل عليها من مصالح مديرية الفلاحة لولاية الوادي

المبحث الثالث :مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في ولاية الـــــــــوادي

لقد تجلت مظاهر التنمية المحلية في ولاية الوادي من خلال مجموعة من الإنجازات الفلاحية والتي سنتطرق اليها في هذا المبحث

المطلب الأول: الإنجازات الفلاحية لولاية الوادي

نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل عصرنة القطاع الفلاحي بالاعتماد على اليات وبرامج تنموية مدروسة، وبالتنفيذ الدقيق لمصالح المحلية لولاية الوادي لتعليمات المدرجة في المناشير المحددة لطبيعة سير العمليات التنموية في المجال الفلاحي حققت الولاية قفزة نوعية في السير نحو تحقيق امن غذائي قومي مما يعود بالإيجاب على سيرورة العجلة التنموية للبلاد عامة وللولاية بشكل خاص حيث تم تسجيل كميات هائلة من الإنتاج الغذائي الفلاحي لسنة 2017 كما يلي:

- **الحبوب:** تم تخصيص 14000 هكتار من الأراضي الزراعية لتحقيق 570.000 قنطار
- **الاعلاف:** تخصيص مساحة 2654 هكتار بإنتاج اجمالي بلغ 391200 قنطار.
- **المحاصيل الصناعية:** تخصيص مساحة قدرها 4030 هكتار بقدر انتاج قياسي قدره 125870 قنطار موزعة كما يلي:
  - **التبغ** :1370 هكتار بإنتاج قدره 42870 قنطار
  - **الفول السوداني:** 23000 بإنتاج قدره 83.000 قنطار
- **المحاصيل الحقلية** :46856 هكتار بإجمالي انتاج قدره 16.131.000 قنطار موزعة كمايلي:
  - **البطاطا**:35000 هكتار حققت انتاج قدره 11.530.000 قنطار
  - **الطماطم**:3070 هكتار حققت انتاج قدره 2.170.000 قنطار
- **النخيل(التمور)**:37440 هكتار حقق 2.624.400 قنطار[1]

[1]مقابلة مع السيد: امقيرحي احمد، رئيس مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي. بتاريخ 13ماي2018 وعلى الساعة 10:30.

Commune	ARRIERE SAISON		SAISON		Total	
	ha	production	Ha	production	ha	Production
1- EL-OUED	387	123,840	97	33,950	**484**	**157,790**
2- ROBBAH	648	207,360	423	148,050	**1,071**	**355,410**
3- OUED-ALANDA	471	150,720	88	30,800	**559**	**181,520**
4- BAYADA	455	145,600	277	96,950	**732**	**242,550**
5- NAKHLA	471	150,720	291	101,850	**762**	**252,570**
6- GUEMAR	1,255	401,600	571	199,850	**1,826**	**601,450**
7- KOUININE	272	87,040	105	36,750	**377**	**123,790**
8- REGUIBA	3,346	1,070,720	900	315,000	**4,246**	**1,385,720**
9- HAMRAIA	0	0	0	0	**0**	**0**
10- TAGHZOUT	1,569	502,080	703	246,050	**2,272**	**748,130**
11- DEBILA	263	84,160	220	77,000	**483**	**161,160**
12- H, ABDELkrim	230	73,600	132	46,200	**362**	**119,800**
13- HASSI KHAfa	4,600	1,472,000	2,174	760,900	**6,774**	**2,232,900**
14- TALEB LARBI	16	5,120	2	700	**18**	**5,820**
15- DOUAR EL-MAA	8	2,560	0	0	**8**	**2,560**
16- SIDI AOUN	439	140,480	176	61,600	**615**	**202,080**
17- TRIFAOUI	3,346	1,070,720	1,568	548,800	**4,914**	**1,619,520**
18- MAGRENE	1,464	468,480	527	184,450	**1,991**	**652,930**
19- BEN GUECHA	6	1,920	0	0	**6**	**1,920**
20- OUERMES	3,869	1,238,080	2,458	860,300	**6,327**	**2,098,380**
21- STILL	9	2,880	0	0	**9**	**2,880**
22- M'RARA	0	0	0	0	**0**	**0**
23- SIDI KHALIL	0	0	0	0	**0**	**0**
24- TENDLA	0	0	0	0	**0**	**0**
25- OGLA	210	67,200	148	51,800	**358**	**119,000**
26- MIH OUENSA	659	210,880	140	49,000	**799**	**259,880**
27- EL -MEGUAIER	7	2,240	0	0	**7**	**2,240**
28- DJAMAA	0	0	0	0	**0**	**0**
29- OUM TIOUR	0	0	0	0	**0**	**0**
30- SIDI AMRANE	0	0	0	0	**0**	**0**
TOTAL WILAYA	**24,000**	**7,680,000**	**11,000**	**3,850,000**	**35,000**	**11,530,000**

جدول رقم (9) يبين انتاج محصول البطاطا الكلي في ولاية الوادي بفصليه الزراعيين حسب مساهمة كل بلدية

المصدر: مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي

مـن خـلال مجمـوع هـذه الاحصـائيات والجـداول لاهـم المنتوجـات الفلاحيـة لولايـة الـوادي نلاحـظ القفـزة النوعيـة لمقـادير الإنتـاج الفلاحـي فـي الولايـة لترتفـع الـى مسـتويات عاليـة جـدا تكفـل تحقيـق امـن غـذائي وطنـي بـل تصـدير سـلع للخـارج ممـا يزيـد مـن مسـتويات الـدخل الـوطني والفـردي والحـديث عـن تنميـة محليـة حيـث حققـت ولايـة الـوادي سـنة 2017 انتـاج نبـاتي قـدره 19.947.000 قنطـار وهـو رقـم يـدرج ولايـة الـوادي ضـمن المركـز الثانيـة وطنيا في الإنتاج النباتي اما فيما يخص الإنتاج الحيواني فتم تسجيل ما يلي:

- **اللحوم البيضاء: 54700 قنطار**
- **اللحوم الحمراء:** 149000 قنطار موزعة كما يلي:

البـقـــــر	الاغـــنام	الـــــماعز	الابـــــل	دواجن اللحم
24415 راس منها 14300 بقرة حلوب	716500 راس	478500 راس	45000 راس	2214000 دجاجة

جدول رقم (10) يبين حصيلة الإنتاج الحيواني لولاية الوادي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معلومات متحصل عليها من مديرية الفلاحة لولاية الوادي

من خلال هذا الكم من الإنتاج حققت الولاية ما يلي:

- ✓ القيمة المالية للمنتوج الفلاحي قدرت ب 191 مليار دج أي بمساهمة في الاقتصاد الوطني الكلي ب نسبة **6.4 بالمئة** مما يدرجها ضمن المرتبة **الثانية** وطنيا.
- ✓ ولاية الوادي هي في المرتبة **الأولى** وطنيا في مجموع المنتوج الفلاحي الكلي ب 19947000 قنطار.
- ✓ ولاية الوادي تحتل المرتبة **الأولى** وطنيا في انتاج محصول البطاطا
- ✓ تحتل الولاية المرتبة **الأولى** وطنيا كذلك في المحاصيل الحقلية
- ✓ كذلك تحتل المرتبة **الأولى** وطنيا في انتاج الفول السوداني
- ✓ ولاية الوادي كذلك تحتل المرتبة **الأولى** وطنيا في انتاج التبغ
- ✓ تحتل ولاية الوادي المرتبة **الثانية** وطنيا في محصول التمور ب 2.624.400 قنطار
- ✓ تحتل ولاية الوادي المرتبة **11** وطنيا في محصول البصل وكذلك الامر بالنسبة للحوم الحمراء.[1]

[1] مقابلة مع السيد: امقيرحي احمد. مرجع سابق.

المطلب الثاني: افاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية في ولاية الوادي

من خلال الاحصائيات المعتبرة لحصيلة الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي لا حضنا وجود نقص في المصانع الغذائية والمنشئات التي تمكن من الاستغلال الأمثل للمنتوج الفلاحي وكذى توفير استثمارات جديدة وخلق مناصب شغل وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني وتحقيق التنمية المحلية الى ابعد حدودها وعليه نخلص الى الاقتراحات التالية:

1-تثمين المنتوجات الفلاحية عن طريق انشاء مستثمرات ومصانع للتحويل والتوضيب والتخزين.
2-انشاء مصانع متخصصة في انتاج زيت المائدة الخاص بمنتوج الفول السوداني مما يضمن ارتفاع سعر المنتوج وزيادة الاقبال على انتاجه.
3-تشجيع التصدير وتقديم تسهيلات للمستوردين الأجانب.
4-توسيع قدرات التخزين تحت التبريد.
5-انتاج الطماطم الصناعية بالموازاة مع انشاء مصانع لتعليب الطماطم.
6-عصرنة الفلاحة أكثر ومكننتها بالاعتماد أكثر على الآلات المتطورة بدل اليد العاملة البسيطة.
7-انتاج بذور البطاطس وبذور أخرى في الولاية وتوفير المنشآت اللازمة لتخزينها وإعادة بيعها بأثمان معقولة.
8-توسيع شبكة المسالك الفلاحية وايصال الكهرباء الفلاحية للفلاحين.
9-التفكير في ادخال زراعات استراتيجية أخرى.
10-التفكير في سبل سقي اقل اهدار لمخزون المياه الباطنية.
11-مسايرة احتياجات القطاع الفلاحي بالمشاريع التنموية اللازمة.
12-اقامت شراكات مع دول أخرى في المجال الفلاحي لاكتساب خبرات جديدة في سبيل النهوض أكثر بالقطاع.
13-الاهتمام أكثر بالتامين الفلاحي.

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر ولاية الوادي واحدة من أكثر ولايات الجنوب الجزائري ثراء من الناحية الفلاحية، فعلى الرغم من طبيعتها الصحراوية فقد وجدت الحكومة الجزائرية في الشخص السوفي حبه للتحدي ومكافحة الظروف الطبيعة، وبالفعل وما كان على الدولة الا ان تجاري هذه التحديات بتقديم تسهيلات كبيرة لسكان هذه الولاية لتمكينهم من استغلال مساحاتها الشاسعة وغزارة مياهها الباطنية لتحقيق قفزة نوعية في المجال الفلاحي الذي يعتبر من اهم المجالات التي وبترشيدها تستطيع الوصول لتنمية المحلية والوطنية الشاملة.

وهذا ما حدث بالفعل فقد احتلت ولاية الوادي مراكز متقدمة من ناحية جودة المنتوج الفلاحي كما ونوعا على المستوى الوطني، مما فتح افق جديدة للتصدير للخارج وعقد شراكات مع دول اجنبية أخرى، مما يتيح الاستفادة من خبرات متقدمة وزيادة مساهمة الولاية في نسبة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول للتنمية المحلية والوطنية.

الخـاتمة

ختاما لهذه الدراسة والتي تم التطرق من خلالها الى موضوع السياسة الفلاحية والتنمية المحلية وفق مستويات مختلفة بداية بالمستوى المفاهيمي العام، ثم المستوى الاسقاطي الذي اسقطنا فيه المفهوم على الدولة الجزائرية، لنتعمق أكثر في النهاية الى اختيار عينة ولاية الوادي.

فمن خلال ما تطرق اليه تم معالجة واختبار مدى تأثير السياسة الفلاحية في التنمية المحلية فالدولة الجزائرية وكنتيجة حتمية للظروف التي مرت عليها تبنت مجموعة من السياسات والإجراءات القانونية كان الهدف منها هو الانفتاح على العالم الخارجي من جهة وتحقيق التنمية الوطنية من جهة ثانية عن طريق محاولة تجاوز الاثار السلبية والكارثية للفترة الاستعمارية ومحاولة رسم الشخصية السياسية للدولة من خلال تبني اتجاهات – رأت النخبة الحاكمة انها الأنسب –لتحقيق الهدف الاسمى الا وهو الوصول للتنمية الوطنية وتحقيق حياة افضل للفرد والمجتمع.

حيث اختبرت الجزائر وعبر مراحل مختلفة مجموعة من الأيديولوجيات والسياسات لتحقيق اهداف ومتطلبات التنمية منها ما حقق نجاحات نسبية ومنها ما كان كارثي، الا انه وفي الأخير ساهم بشكل او باخر في رسم ملامح السياسة الحالية التي حققت نتائج معتبرة في مجال التنمية المحلية عن طريق الاهتمام بكل جوانب وسبل تحقيق ذلك من سياسة واقتصاد وسياحة وزراعة وفلاحة.

هذه الأخيرة والتي كانت محور البحث تعتبر اهم فواعل الحياة الاقتصادية للدولة وابرزها في تحقيق التنمية بالمفهوم الحديث، وعليه قامت الدولة الجزائرية بمجهودات جبارة على كل الأصعدة من اجل تحقيق التنمية عن طريق القطاع الفلاحي ، هذا الأخير استفاد من مجموعة كبيرة من البرامج التنموية المختلفة والتي تضبطها نصوص قانونية وتشريعه صارمة تضمن التنفيذ الحازم لأساسيات هذه السياسات نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ، وبالفعل ظهرت نتائج هذه المجهودات جليتا في مناطق مختلفة من الوطن من بينها ولاية الوادي

والتي حققت قفزة نوعية في المجال الفلاحي نظرا للإمكانيات الفلاحية المعتبرة التي تزخر بها الولاية خاصة في السنوات الأخيرة حيث صارت ولاية الوادي تحتل مراكز متقدمة على المستوى الوطني من حيث غزارة المنتوج الفلاحي هذا ما يساهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية المحلية لكن من خلال دراستنا اتضح لنا وجود قصور في السياسات التي تنتهجها الدولة خاصة من جانب التصنيع الفلاحي ومن هنا فقد خلصنا للنتائج التالية :

- انه وبالرغم من ضخامة المجهودات التي تبذلها الدولة من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر الا انها اغفلت جانب مهم يمكنها من استغلال أمثل للمنتوج من جهة وتحقيق نتائج إيجابية معتبرة من جهة ثانية الا وهو التصنيع الفلاحي، حيث تفتقر الجزائر الى المصانع والمنشئات التي تستهدف السلع الزراعية كسلعة أولية لصناعتها، هذه المصانع ان وجدت سوف تساعد على تحقيق قفزة غير مسبوقة في مجال التنمية من حيث الاثار الإيجابية التي تترتب عنها كالتصدير والحد من البطالة وغيرها.
- بالرغم من اهتمام الدولة بالفلاح الا ان ذلك غير كافي حيث يعاني الفلاحون في الجزائر من ضعف التامين الفلاحي حيث ان بمقدور الفلاح خسارة كل ما يملك في موسم واحد إذا ما تعرض لظرف عادي وهذا ما يتنقص الاهتمام بالجانب الفلاحي الذي يعتبر اهم جوانب تحقيق التنمية
- محاولة الاستفادة من الخبرات الأجنبية في المجال الفلاحي خاصة من ناحية استعمال الأدوات الفلاحية المتطورة في العملية الفلاحية حيث وبالرغم من التطورات الضخمة في دول أخرى في هذا المجال الا ان الفلاح الجزائري لازال يعتمد على أدوات بسيطة ويدوية لجني أنواع معينة من المحاصيل كالبطاطا وهذا ما اختبرت فعليا من خلال تجربه الباحث الميدانية في هذا المجال.

وفي الأخير أتمنى ان تكون الدراسة قد وقفت من خلال ما توصلت اليه من استنتاجات وتكون بداية لدراسات جديدة، وان لا تتوقف هنا خاصة مع تنامي الدور الكبير للقطاع الفلاحي في البدان المتطورة التي تعتبره قطاعا رياديا وحساسا في المجال التنموي، فالجزائر بلد غني بموارده المختلفة والمتنوعة يجب استغلالها على أكمل وجه لمجابهة القوى الاقتصادية الخارجية من جهة، وتحقيق التنمية المحلية والوطنية من جهة أخرى

قـائمة المراجع

1-باللغة العربية:

أ/الكـتـب:

1) أحمد أبو اليزيد الرسول: "السياسات الاقتصادية والزراعية"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
2) احمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمعات المحلية، الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع". الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2005 .
3) إيمان عطية ناصف، "اقتصاديات الموارد والبيئة"، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2007.
4) البابا طلال، "قضايا التخلف والتنمية في العالم 3 في المنهج"، ط3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1986 .
5) بوشعير سعيد،" النظام السياسي الجزائري"، دار الهدى،1993، الجزائر.
6) الجندي مصطفى، "الإدارة المحلية واستراتيجيتها ".الإسكندرية :منشأة المعارف،1987 .
7) حسن متوكل محمد عثمان:" تطور الزراعة في السودان"، دار هايل للنشر والتوزيع.
8) حسين عمر، "مبادئ التخطيط الاقتصادي والتأشيري في نظام الاقتصاد الحر "، القاهرة: دار الفكر العربي،1978.
9) سيد محمد السريتي، "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية ".الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر،2000 .
10) شيب هادي، يحي رضوان، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية. المانيا: مطبوعات المركز الديمقراطي العربي،2017.
11) عادل حسين وخليفة الأمين،" التسويق الزراعي"، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع 2012.
12) عبد المطلب عبد الحميد: "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.
13) عبيدات محمد، "التسويق الزراعي"، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
14) على معطى لله- شويخ حسنة، "الأراضي الفلاحية مجموعة نصوص قانونية وتشريعية"، 2007:درا هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
15) غربي فوزية، "الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2011.

16) محمد بلقاسم حسن بهلول، "القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تحديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1985.
17) محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق" .عمان :دار وائل للطباعة والنشر،1999 .
18) مقدم مبروك، "الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية" .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن.
19) الهلالي عبد الرزاق، "المجتمع الريفي العربي والإصلاح لزراعي ".القاهرة :دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د س ن.
20) وضاح زيتون: "المعجم السياسي ".عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع.
[21] ياسين محمود:"الاقتصاد الزراعي إدارة المزارع التسويق"، دمشق :مطبعة خالد بن الوليد، 1976.

ب **الدستور**

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المنشور الوزاري المشترك 108 المؤرخ في 2011/02/23.
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: "نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، وزارة الفلاحة مارس 2003.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 83/18 الصادر في 13 اوت 1983.

ج الدراسات المنشورة

الدوريات:

1) اكلي زكية، كافي فريدة، " التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق". مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE.
2) باشي احمد،" القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح". مجلة الباحث، العدد 02 ،2003.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مونوغرافيا 2016 ولاية الوادي، جويلية 2017.
4) شريفي احمد، "تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم انسانية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عدد 40، 2009.
5) عبيرات مقدم، عبد العزيز الأزهر،"التنمية والديموقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11 ،2007).
6) غريبي أحمد،"أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"مجلة البحوث والدراسات العلمية، عدد الرابع، أكتوبر 2010.
7) فضيل ابراهيم مزاري، "سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة بحوث ودراسات، العدد 06، 2016.

د-الدراسات غير المنشورة:

الاطروحات:

- خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق) "، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010).

رسائل الماجستير:

1) جرمولي مليكة: "السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها-دراسة حالة ولاية البويرة-"رسالة ماجستير مقدمة ل(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر).
2) جعفري عبد الرزاق ، "التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية – دراسة حالة: ولاية برج بوعريريج 1988-""2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر: جوان2003).
3) عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (كلية الحقوق والعلوم السياسية

والعلاقات الدولية: تخصص ادارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة:2011/2010).

4) عبد القادر حسين،"الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص :الدراسات الأورومتوسطية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–،2011).
5) عياش خديجة، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (كلية العلوم السياسة و الاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010 – 2011).
6) قصوري ريم، "الامن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2012).
7) كتيفي سلطانة،" تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2005 في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، (جامعة منتوري، قسنطينة :2006/2005).
8) نور محمد لمين،" دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تسيير المالية العامة، (جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان:2012/2011).

المذكرات

1) بن شيخ علي وبوعكاز عامر،" المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثره على التنمية الريفية– دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الادريسية 2015/2000"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والتنمية جامعة زيان عاشور الجلفة) .
2) شويخي هناء. "اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر–دراسة تحليلية وتقييمية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية جامعة محمد خيضر–بسكرة. 2012– 2013).

3) قدوري عامر." التنمية الريفية في الجزائر دراسة تطبيقية حول التنمية الريفية في ولاية سعيدة ". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة. (تخصص: سياسة عامة وتنمية. جامعة مولاي الطاهر. سعيدة):2015/2014.

4) يوب زكريا وملال كريمة، "السياسة الزراعية والامن الغذائي في الجزائر 1999-2015". مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وتنمية، (جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016).

هـ المقابلات:

1) مقابلة مع السيد: فالح عبد العالي، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات بمديرية الفلاحة لولاية الوادي.

2) مقابلة مع السيد: سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمدرية الفلاحة لولاية الوادي.

3) مقابلة مع السيد: امقيرحي احمد، رئيس مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية الفلاحة لولاية الوادي.

و الملتقيات:

- رابح بوقرة، نبيلة جعيجع، "دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، الملتقى الدولي الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، (جامعة سعد دحلب، البليدة ،18 -19 ماي 2011).

ي المواقع الالكترونية:

1) الحزب السوري القومي الاجتماعي ،"الإصلاح الزراعي بين الرأسمالية والاشتراكية_"،متحصل عليه من الموقع الالكتروني:http://www.alnhdah.com/%D %8A9.html .

2) سليمان ولد حامدون،"مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://www.hrdiscussion.com/hr18879.html#.Uz7cDvtoFRo2014

.

3) شرين احمد،" تعريف الديمقراطية "متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D%82%D8.

4) عموميات عن الزراعة"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_2_28421_1418.doc .

5) مفاهيم المشاركة المجتمعية واهميتها". متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

/http://hanaasaad2011.blogspot.com

6) نوال ح، "مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962-2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الامن الغذائي". متحصل عليه من الرابط الالكتروني:

http://www.loredz.com/vb/showthread.php?t=58672 .

7) هايل الجازي، "تعريف اللامركزية"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D

باللغة الأجنبية

[1] Thomas, J, Basset, **"le cotons des paysans une révolution agricole (cote d'ivoire 1880-1991)"**. Paris : IRD Edition, 2002.

الفهرس

فهرس الجداول:

الجدول	العـــــــنوان	الصفحة
جدول رقم (1)	توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر	65
جدول رقم (2)	مؤشرات مناخية لسنة 2016	67
جدول رقم (3)	تقسيم الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط في كل بلدية	69
جدول رقم (4)	توزيع الأراضي في ولاية الوادي حسب النشاط	70
جدول رقم (5)	المحيطات الفلاحية المنجزة ضمن برامج الامتياز الفلاحي	74
جدول رقم (6)	الأطر القانونية للعمليات التنموية في مجال العقار الفلاحي	79
جدول رقم (7)	اهم عمليات الدعم الفلاحي التي استفاد منها فلاحو القطاع	81
جدول رقم (8)	المنشآت الفلاحية الخاضعة للمراقبة الصحية	84
جدول رقم (9)	محصول البطاطا الكلي في ولاية الوادي بفصليه الزراعيين	86
جدول رقم (10)	حصيلة الإنتاج الحيواني في الوادي لسنة 2017	87

فهرس الاشكال

الاشكال	العـــــــنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	خريطة لولاية الوادي تبين حدود الولاية واهم المقرات الإدارية فيها	68
الشكل رقم (02)	التقسيم العام للأراضي في ولاية الوادي	70

المـــــــوضــوع	الصفحة
الآية	–
اهداء	–
شكر وعرفان	–
مقدمة	ا
الفصل الأول :الإطار النظري للساسة الفلاحية والتنمية المحلية.	10
المبحث الأول :مفهوم السياسة الفلاحية	12
المطلب الأول: تعريف السياسة الفلاحية	12
المطلب الثاني: أنواع السياسات الفلاحية	15
المطلب الثالث: مضامين السياسات الفلاحية	18
المبحث الثاني :مفهوم التنمية المحلية	23
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	23
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.	26
المطلب الثالث: ابعاد التنمية المحلية	29
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني :القطاع الفلاحي وواقع التنمية المحلية في الجزائر	33
المبحث الأول :واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.	35
المطلب الأول: القطاع الفلاحي قبل الاستقلال	35
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي بعد الاستقلال	37
المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد اصلاحات 1990	43
المبحث الثاني :التطور التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر	47
المطلب الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية	47
المطلب الثاني: أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية	50
المطلب الثالث: التنمية المحلية بعد مرحلة اقتصاد السوق	51
المبحث الثالث :السياسة الفلاحية في إطار المخططات والبرامج التنموية.	53
المطلب الأول: واقع الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004	53

المطلب الثاني: سياسة التجديد الريفي والفلاحي 2008	56
المطلب الثالث: السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر	58
خلاصة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث :السياسة الفلاحية وأثرها في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي	62
المبحث الأول :البطاقة التقنية لولاية الوادي.	64
المطلب الأول: التعريف بالولاية	64
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي	69
المبحث الثاني: اهم البرامج الفلاحية التي استفادة منها الولاية 2017/2000	71
المطلب الأول: العقار الفلاحي	71
المطلب الثاني: الدعم الفلاحي	80
المبحث الثالث :مظاهر تحقيق السياسة الفلاحية للتنمية المحلية في ولاية الوادي	85
المطلب الأول: الإنجازات الفلاحية للولاية	85
المطلب الثاني: افاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية في الولاية	89
خلاصة الفصل الثالث	90
الخاتمة	91
قائمة المصادر والمراجع	95
الفهرس	103

ملخص

لقد صار القطاع الفلاحي في الوقت الراهن من اهم القطاعات التي تلجا اليها الدول في بناء اقتصادياتها، نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع الاستراتيجي والناجمة عن عدة عوامل اثبتت هذه الأهمية ، فللقطاع الفلاحي أهمية مادية تكمن في سهولة استغلال موارده عكس قطاعات أخرى كالصناعة، بالإضافة الى عوامل بيئية باعتبار ان الاستثمار في القطاع الفلاحي لا يشكل اخطار على البيئة التي صارت من اهم المشاكل التي تؤرق العلماء في الوقت الراهن وعوامل اجتماعية كونه لا يتطلب إطارات للاستثمار فيه بالإضافة الى انه قطاع فعال ويؤثر بصورة مباشرة في قضية الاكتفاء الغذائي التي تعد من اهم عناصر تحقيق التنمية المستدامة ،ومن هنا صار من الحتمي في وقتنا الحالي الاعتماد على القطاع الفلاحي وهذا ما اتجهت له الدولة الجزائرية، حيث بذلت الجزائر مجهودات جبارة في سبيل النهوض بهذا القطاع الحساس وجعله القطاع الريادي في الاقتصاد الوطني ، لكن رغم كل تلك الجهود الا ان هذا المسعى لازال بعيد بالنظر الى دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني الإجمالي.

The agricultural sector has now become one of the most important sectors in which countries have been able to build their economies due to the great importance of this strategic sector resulting from several factors that proved this importance. The agricultural sector has a material importance in the ease of exploiting its resources, unlike other sectors such as industry, The investment in the agricultural sector does not constitute a threat to the environment, which has become one of the most important problems that bother scientists at the present time and social factors because it does not require frameworks for investment in addition to it is an effective sector and directly affects the issue of food sufficiency, which is The most important elements of achieving sustainable development, and hence it is imperative in our time to rely on the agricultural sector and this is what the Algerian state turned to, where Algeria has made great efforts to promote this sensitive sector and make it the leading sector in the national economy, but despite all those efforts This endeavor is still far away given the role of the hydrocarbons sector in the overall national economy.